أردوغان و"براءة ذمة" سياسية لـ "إسرائيل" !

كتب حسن عصفور/ لا يوجد كشف أسرار "جوهرية" في تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن العلاقات التركية الإسرائيلية، ومضمونها معلوم للقاصي والداني يوم الجمعة 25 ديسمبر 2020، بأنها العلاقات الأهم في المنطقة، أمنيا واقتصاديا، وباب التنسيق المخابراتي هو الأوسع بين طرفين في المحيط الإقليمي.

أردوغان تحدث بوضوح تام أنه سيعمل على دفع العلاقات الى الأمام قادم الأيام، المتطورة في التنسيق الأمني، وبالطبع الاقتصادي، حيث يبلغ التبادل التجاري بينهما ما يقارب الـ 6 مليار دولار، ولا يوجد بين تل أبيب ودولة بعد أمريكا والاتحاد الأوروبي لها مثل تلك العلاقة الاقتصادية.

ولكن ما يثير التساؤل احديث الرئيس التركي عن أزمة العلاقات بين بلده ودولة الكيان، ليس بسبب سياسي جوهري، بل بسبب وجود "شخصيات عليا" (في السلطة)، ولم ينس بالطبع استخدام فلسطين في مسار الحديث، كجزء الضرورة للمشهد الإعلاني الذي سار عليه منذ سنوا،ت لتمرير حقيقة ما بين تركيا والكيان.

الجديد، في أقوال الرئيس التركي اعترافه بأن الأزمة بينه والكيان ترتبط بالشخصيات الإسرائيلية الحاكمة، وليس جوهر النظام العدواني - العنصري، بصفته دولة احتلال واستيطان، ويبدو أن التطورات الأخيرة والذهاب الى انتخابات في مارس 2021، والفرصة باتت مواتية لغياب نتنياهو عن المشهد، منح أردوغان "شجاعة الاعتراف"...

حملت الفترة الأخيرة توضيح عمق التعاون الأمني – العسكري، عندما تدخل فجأة الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف لجسر "الخلافات الشخصية" بين أردوغان والقيادات الإسرائيلية، بعد ان كشف عن الخدمة المشتركة عسكريا وأمنيا التي قدمها "الثنائي" لبلده في حرب "ناغورني قره باخ" ضد أرمينيا، والسيطرة عليها.

كشف علييف لـ "تعاون الثنائي" مع بلده قد يكون فضيحة خاصة لم يتم تناولها بالدرجة التي تستحق، لكنها القاطرة التي أعادت تصويب مسار تاريخي لأهم

تعاون بين بلدين، لا يوجد مثيل له في المنطقة، وفي الطريق نحو اسقاط "الشوائب" التي علق به في فترات معينة.

جوهر الملاحظة للحديث الأردوغاني، ليس ما بينه ودولة الكيان، فكل فلسطيني غير مصاب بداء "الكذب هو الحل" يعلم حقيقة النظام ورئيسه، وعمق العلاقة بينهما منذ صعود رجب طيب الى الحكم 2002، بدعم أمريكي – أمني إسرائيلي استعدادا لمرحلة عدوانية جديدة، بدأت بتدمير بنى السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2000، ثم غزوة العراق واحتلاله واستبدال نظام سياسي بنظام طائفي واعدام الرئيس العراقي صدام حسين، وما تلاها بالحرب على سوريا ونشر داعش كقوة تنفيذية للعدوانية الجديدة.

مثلت زيارة أردوغان الى إسرائيل عام 2005 نقطة هامة في ترسيخ التعاون الخاص، بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات (تركيا من الدول النادرة التي لم تغضب لحرب 2000 – 2004 ضد السلطة واغتيال أبو عمار)، وكان أول مسؤول "إسلامي" حاكم يزور قبر مؤسس المشروع الصهيوني ثيودور هرتزل في القدس الغربية، ووضع "إكليل من الورد" (تقديرا لدوره في اغتصاب فلسطين).

ويبدو، ان وساطة عليف لتصويب العلاقة بين أردوغان وحكام تل أبيب فرضت تصريحا من طراز فريد، بأن المسألة "خلافات شخصية"، وليس سياسية مرتبطة باحتلال وجرائم حرب ترتكبها دولة الكيان.

كان له أن يعلن "فتح صفحة جديدة" بينه ودولة الكيان، وعودة الود المطلق بينهما، وإزالة سوء الفهم بين "الأصدقاء"، دون ان يقدم لها "براءة ذمة"، لم يجرؤ عليها زعيم سياسي غير منتم للفكر الصهيوني، لأن "المشترك" بينهما هو القاعدة وليس غيرها.

لو كان ذات الكلام من شخصية سياسية وليس من زعيم لبلد كتركيا، لما صمتت حفلة الكلام الفصائلي الفلسطيني، ولكن من يؤجر موقفه لهذا أو ذاك لن يرى ما يمس فلسطين القضية وفقا للبعد الوطني...فما قاله أردوغان هو شهادة "إيزو سياسي" لبراءة الكيان من جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

والسؤال، للقيادة الرسمية، دولة ومنظمة وسلطة، هل ستصمت على تلك الأقوال المهينة لفلسطين الشعب والقضية والتاريخ، ام أنها ستغضب "ديبلوماسيا" وتطلب توضيحا لها، كي لا يقال أن العار السياسي الأردوغاني كان بموافقة "الشرعية" الفلسطينية.

ليس مطلوبا فتح "حركة ردح ساذج" كم حدث سابقا مع بعض أطراف عربية (لحسابات غير فلسطينية)، بل عدم تمرير ما حدث وكأنه كلام في كلام، فقادم الأيام سيقول كلاما قد لا يكون "ملائما" للصامتين...

ملاحظة: حفلة "صواريخ حماس" آخر الشهر بتذكرنا بـ "حفلة أم كلثوم الشهيرة"، مع فارق، أن الثانية كانت تهدف إسعاد الروح الإنسانية، والثانية للنيل منها...التجارة بالناس أرواحا وسكينة خطيئة وطنية كبرى!

تنويه خاص: شكلها "كذبة أبريل" وصلت قبل وقتها...يقال أن عينات من "اللقاح" ضد كورونا المستحدث وصلت للقيادات الحاكمة في الضفة والقطاع لتناولها دون علم الناس...شخصيا مش مصدق هيك فضيحة!

الإعلام العبري..ومرحلة ما بعد عباس والخيار الوطني!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة زمنية، بدأت وسائل إعلام عبرية بفتح ملف سياسي حول المستقبل الفلسطيني في مرحلة ما بعد عباس، وبالتبعية تنتقل تلك الى وسائل إعلام أمريكية وبعض عربية.

من حيث المبدأ، لا يوجد ما يمثل عائقا أو خطأ سياسيا في مناقشة تلك "المسالة الحساسة"، خاصة في ضوء تجميد القانون الأساسي (دستور السلطة) واقعيا، وحل المجلس التشريعي، حيث كان رئيسه يتولى منصب الرئاسة في حالة شغورها، وكذلك ما يتعلق بمنظمة التحرير التي أصابها "عطب مستديم" منذ يناير 2018.

النقاش في سياق "الحرص الوطني" لحماية الكيانية القائمة (السلطة ومؤسساتها)، سواء بشكل علني وضمن دوائر قانونية، أو ضمن مراكز بحثية تعامل مع الأمر ببعد سياسي، وليس غير ذلك، ولكن للأسف ونظرا للثقافة المجتمعية الفلسطينية، والحساسية التي تحيط بها، يصبح "النقاش المسؤول" ملتبس تماما، متناسين ان هروب الفلسطيني من فتح تناولها، ليس نيلا من مكانة الرئيس والرئاسة، بل حرصا على قضية ومؤسسات ومستقبل.

الإعلام العبري، ورديفه الأمريكي وبعض العربي، يتعامل مع الأمر من واقع "تهديدي" وليس حرصا على قانون ودستور، فهو ذات الإعلام الذي رحب بقرارات الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي (غالبيته حمساوية ورئيس حمساوي)، بعد أن قدمت المحكمة الدستورية فتوى غريبة، بحق الرئيس بحل التشريعي وتجميد القانون الأساسي، في مساس رئيسي بالدستور الناظم للحياة السياسية الفلسطينية في ظل السلطة القائمة.

الترحيب العبري وغيره، بالمساس بحل التشريعي، ارتبط بعدم منح حماس شغل المنصب في المرحلة الانتقالية، لو حدث شغور مفاجئ، كما أن دولة الكيان تدرك جيدا، ان الفراغ القانوني سيفتح الباب واسعا لـ "فوضى أمنية – سياسية" قد يمنحها حق فرض "السيادة الأمنية" تحت ذريعة السيطرة على البعد الانفلاتي.

وراهنا، بدأت تستخدم "الفراغ القانوني" المحتل لترهيب الرئيس عباس بما سيكون، وهي لا تقتصر على فتح نقاش المسألة الحساسة فحسب، بل تتناول بعض "جوانب خاصة" له ولغيره من الشخصيات المركزية، وقد تزداد تلك لاحقا على ضوء تطورات المشهد القادم.

وبعيدا عن "نوايا" إعلام العدو القومي، فجوهر الأمر يتطلب العمل على فتح نقاش تلك المسألة، وفقا للمصلحة الوطنية، والبوابة الرئيسية لذلك المجلس المركزي الفلسطيني، لمعالجة "الفراغ القانوني" في السلطة مع غياب الدستور الناظم، بصفته الهيئة العليا التمثيلية بين دورتي مجس وطني، أو دراسة الخيارات الممكنة، ومنها:

الخيار الأول: إعلان دولة فلسطين مكملا لمسار السلطة، ترث كل مكتسباتها السياسية – القانونية، ويتم صياغة "قوانين أساسية" سريعة، تكون بمثابة الدستور

المؤقت لدولة فلسطين الى حين عقد المجلس الوطني القادم، تسمح بانتخاب رئيس دولة فلسطين، وتشكيل حكومته المؤقتة.

الخيار الثاني: في حال رفض إعلان دولة فلسطين، يقوم المجلس المركزي بصياغة "قوانين أساسية مؤقتة" تسمح بانتخاب رئيس السلطة المؤقت الى حين اجراء الانتخابات الرئاسية، يصادق على ذلك في مجلس وطني يتم الدعوة اليه فورا.

الخيار الثالث: اللجوء الى المحكمة الدستورية، (رغم التشكيك) بشرعيتها، بعد "توافق وطني" لبحث آلية سد الفراغ القانوني الذي خلقه قرارها السابق.

الخيار الرابع: عقد الإطار القيادي المتفق عليه سابقا، كمرجعية سياسية تسمي رئيسا مؤقتا وتدعو الى انتخابات رئاسية، وفق المدة المحددة سابقا بالدستور المعطل، 90 يوم من لحظة شغور المنصب.

ربما هناك أفكار أخرى، ولكن يجب من اليوم قبل الغد وضع هذه المسالة قيد النقاش الوطني، كي لا تصبح سلاحا مضادا تستخدمه القوى المعادية للوطنية الفلسطينية، لنشر الفوضى العامة وتدمير المكتسب الأبرز المتجسد في "الكيانية الفلسطينية".

بعيدا عن "الحساسية السياسية – الشخصية"، فتلك ضرورة لا بد منها، لو حقا لا زال البعض يؤمن أن فلسطين فوق الجميع...فصائلا وأفرادا.

ملاحظة: تصريحات القيادي الحمساوي محمود الزهار، دوما هي الأقرب لحقيقة حماس فكرا وسياسة...أقواله حول إقامة دولة على أي شبر "محرر" تلخيص مكثف لـ دولة غزة" القادمة...باعتبار أن غزة تحررت!

تنويه خاص: ما يحدث من "تدهور أمني" في بعض مناطق الضفة، أي كانت أسبابه، جرس إنذار مبكر للحكومة، فعليها أن تفيق للبحث في حلول "غير نمطية" قبل الذهاب الى ما ليس مطلوبا!

التطبيع لن يزيل عنصرية إسرائيل..."بيتار" نموذجا!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام أصدرت وزارة السياحة الإسرائيلية "مدونة سلوك"، تشرح كيفية التصرف في فنادق دبي ومتاجرها، في محاولة للسيطرة على الانطباعات التي باتت معروفة عن "يهود إسرائيل" بسلوكهم "القبيح"، بحيث لم يعد سائحا مرغوبا في عديد من دول أوربية، نتاج تلك التصرفات.

المدونة، تكشف جانبا هاما من "سلوك" حاولت دولة الكيان بكل السبل التغطية عليه، بل أن بعض من وسائل إعلامها عملت أن تطبع رفض تلك التصرفات "القبيحة" ليهود إسرائيل وكأنها "أفعال عنصرية"، كجزء من محاولة الابتزاز التي لا تتوقف تحت الشعار الكاذب "معاداة السامية"، رغم أنهم لصوص (مناشف وشراشف ووسائد ولوحات ومصابيح إنارة بل وحتى الحنفيات)، كما بدأت بعض وسائل إعلام عبرية تنشر بعد التطبيع مع بلدان عربية، حتى وصل الأمر بصحيفة "هآرتس" العبرية نشر مقال تحت عنوان "احذري يا دبي الإسرائيليون قادمون".

سلوك "اللصوصية" ليس فعلا طارئا أو حدثا عابر، بل هو سمة أجبرت وزارة سياحة الكيان على القيام بتوزيع تلك المدونة، كخطوة استباقية من تكرار السلوك المنحرف، ما قد يؤثر على مسار التطبيع السريع الذي يشق طريقه.

ولكن، الحدث الذي يستحق أن يتوقف بعض الأشقاء العرب، الذاهبون سريعا في التطبيع، ما كان من مشجعي فريق "بيتار" لكرة القدم، بعد هزيمة فريقهم، بكتابة شعارات "عنصرية" و"مسيئة" للعرب ودولة الإمارات والنبي محمد، عملت سلطات الأمن الإسرائيلي على مسحها سريعا.

شعارات من جمهور هو الأكثر عنصرية في الكيان، كاره للعرب وليس للفلسطينيين كما يعتقد بعض "الأشقاء"، الذين جاهدوا لفصل كراهية الإسرائيلي للفلسطيني عن حقيقة الكراهية للعربي، في محاولة لتمرير بعضا من سلوك تطبيعي غير مفهوم، وغير مبرر مع دولة مكونها الرئيس قانون عنصري رسمي، يعتبرها "دولة اليهود"، رغم ان 20% من سكانها فلسطينيين عرب.

حادثة مشجعي فريق "بيتار"، يجب أن تدق جرس إنذار للأشقاء العرب، بأن العنصرية مكون من مكونات تلك الدولة ولن تزول عنها ببعض من سلوك تطبيعي، أو شراكة اقتصادية، وزيارات متبادلة، ودون المساس بـ "الحق السيادي" لأي من الدول الذاهبة في فتح كل أبواب العلاقات، لكن التوضيح بحكم الواقع الذي يعيشه الفلسطيني مع دولة الكيان، احتلالا وعنصرية، يستوجب التدقيق قبل الاندفاع.

ولو صدقت معلومات وسائل الإعلام العبرية عن شراء أحد الشخصيات الإماراتية أسهما في فريق "بيتار" الرياضي، فتلك مسألة تستوجب التفكير السياسي قبل المالي، من حيث أنه نادي في القدس الغربية، ولذا شراء أسهم في ملكيته تعني "اعترافا ما" بأنها عاصمة لدولة الاحتلال ومساس بقرارات الأمم المتحدة التي لا تعترف بالقانون الإسرائيلي حول القدس الغربية والشرقية، الى جانب أنها تمس بمفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين.

التراجع عن شراء أسهم في نادي جمهوره عنصري، ومكانه القدس ليس نيلا من "السيادة"، ولكنه حماية لسيادة دولة فلسطين التي تنتظر خروجها الى الحقيقة السياسية.

أي مساهمة في شركة أو مؤسسة في القدس الغربية ليس أولوية لدفع "قوة التطبيع"، لكنه بالتأكيد عمل يلحق ضررا سياسيا بالحق الوطني الفلسطيني، ما يتطلب التفكير بعيدا عن نظرية "العناد السياسي" التي بدأت في التسلل لبعض مواقف "الأشقاء" بعد التطورات الأخيرة.

ملاحظة: السلطات السودانية تهدد بوقف عجلة التطبيع ما لم تستجيب أمريكا لرفع إسم بلدها من قوائم "الإرهاب"..لو الأمر جد الجد مفروض وقف التطبيع الى أن تفعلها..طق الحكي مش دايما مجدي!

تنويه خاص: "حفلة الشاليهات الفصائلية" على شاطئ بحر غزة خلصت...الكل حكى وحماس وحدها ستقطف ثمار الحكي تعزيزا لحكم وسلطة...صحتين!

التنسيق ما قبل "المركزي"...ضرورة وطنية فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، بعد سبات غير مبرر، عادت أحد مؤسسات منظمة التحرير الى الظهور وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا لها، وبعيدا عن تفاصيل البيان، فالأهم تركيزه على محورين، الأول بحث عودة العلاقات مع أمريكا، والثاني عقد المجلس المركزي القادم، بما يتطلب متن ترتيبات خاصة.

فيما يتعلق بالمحور الأول، وعودة العلاقات مع أمريكا يسير بالتنسيق المشترك الذي أخذ بالتفاعل السريع، بين "الثلاثي العربي" مصر، فلسطين والأردن، تجاوبا مع ما بادرت اليه "الرباعية الدولية" لإعادة عملية التفاوض نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ضمن تصور جديد وإطار هو الأول منذ عام 1967، مستفيدا من خطوتين غيرتا المشهد السياسي الإقليمي، تعلقت بحركة التطبيع المتسارعة بشكل فاق كل توقعات سابقة، والأخرى، عودة حركة التنسيق الكاملة بين السلطة الفلسطينية ودولة الكيان.

التنسيق الثلاثي، يمثل رأس حربة قد يكون الأبرز منذ سنوات لبلورة "رؤية سياسية" متفق عليها لتصبح قاعدة لـ "الحل الممكن"، تطويرا لمبادرة السلام العربية، بعد أن كسرت أحد "شروطها" في معادلة "التطبيع والسلام"، ما قد يخدم حركية الحل دون "الذرائع التاريخية" للكيان الإسرائيلي الهارب من حل حقيقي مع الممثل الفلسطيني، كونه يدرك أن ذلك، دون غيره، من يقف حاجزا أمام "عدوانية فكرية – أمنية" والحد من أبعاد توسعية بمسميات مختلفة

وبالتأكيد، يجب أن يمثل ذلك التنسيق المتطور عربيا، مزيدا من العمق والتعاون، لقطع الطريق على "أطراف" عربية – إقليمية لمحاولة التخريب بمظاهر عدة، وعبر أدوات فلسطينية تدرك أن تلك العملية تمثل "تهديدا مباشرا" لمشروعها الانفصالي الذي عملت له طويلا، واعتقدت أنه على أبواب "قطف ثماره الكيانية"، خاصة وأن دولة الاحتلال تعمل على ترسيخ ذلك، كونه قوة فعل لكسر "وحدة الكيان الفلسطيني".

قوة الدفع السياسية نحو "عودة المفاوضات"، يفرض ذاته على الرئيس محمود عباس و"بقايا التنفيذية" بتشكيل إطار خاص يتولى فعليا إدارة ملف التفاوض بكل ما كان به سابقا، ومراجعة جذرية لما قدمته من "أفكار ومشاريع حل وسط"،

وتطويرها بما يخدم الاقتراب من المشروع الوطني، لتحقيق تفاهم داخلي قبل أن تكون في سياق "التنسيق الثلاثي"، وتلك ليست عملية مرتبطة بالمصالحة أو التصالح، بل بتنسيق سياسي، بعد تشكيل "لجنة مفاوضات عليا" كإطار خاص يتولى متابعة كل ما سيكون، ويمكن له ان يضم قوى سياسية وخبراء، مع وجود "خلية عمل مصغرة" تتابع منتجات المتفق عليه.

ذهاب الرئيس عباس نحو ذلك، يزيد من قوته ليس مع "الثلاثي العربي" فحسب، بل فلسطينيا وعربيا ومعهما دوليا، ويقطع الطريق على دولة الكيان وغيرها بالمس بالتمثيل، وهناك أشكال متعددة لتعزيز التنسيق، في حال رفض البعض المشاركة في لجنة المفاوضات العليا، لكن العمل بها قوة سياسية، وحصار للانعزالية المتزايدة بفعل فاعل غير فلسطيني.

وبالتوازي، ومبكرا جدا، يجب العودة لإطار اتفاق بيروت يناير 2017، الذي ضم مختلف القوى، وبحث قضايا خاصة بتركيبة المجلس المركزي القادم، ومهامه التي يجب ان تقترب من عملية التشريع، أو الاتفاق مبكرا بين "قوى إطار بيروت"، على أن يكون بمهام مجلس وطني بحيث يسمح له النظر في قضايا جوهرية تسمح بالانتقال من مرحلة "الانتقالية السياسية" الى مرحلة "الكيانية المستقلة"، ومن بين المهام الممكنة:

تشكيل برلمان دولة فلسطين من بين أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي "المنحل"، مستندين في عضوية التشريعي على نتائج "التمثيل النسبي" وليس الفردي، باعتباره المقياس الأنسب، لتجاوز "عقدة رقمية"، قد تمثل عقبة تطيح بالأهم السياسي.

يقوم برلمان دولة فلسطين، بانتخاب رئيسها الى حين توفر ظروف عقد انتخابات عامة، رئاسية وبرلمانية.

اختيار حكومة دولة فلسطين لتصبح ممثل موحد، ومعها تعلن حركة حماس انتهاء العمل بكل أشكالها القائمة، وتسليم قطاع غزة بكل ما له الى الحكومة الجديدة، والبحث في آلية تشكيل جهاز أمني موحد.

العمل على تشكيل "جيش وطني فلسطيني" يستوعب كل الأجنحة العسكرية الفصائلية، وفق قواعد متفق عليها، وهناك مقترح شامل تم الاتفاق عليه عام 2003 بين وفد من فتح وفد من حماس بقيادة الشهيد عبد العزيز الرنتيسي، مثل نقلة نوعية في التفكير الوطني (ولعل ذلك أحد أهم أسباب اغتياله إسرائيليا).

تشكيل "لجنة تنفيذية" جديدة بما فيها انتخابات رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، وإعادة دراسة مهامها وفق للمستقبل، كونها ممثل عام للشعب الفلسطيني، بحيث تصبح دوائرها بعيدا عن دولة فلسطين، تتوافق مع الوجود العام في الشتات وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

عناصر، قد تكون ضرورية ما قبل "الهجوم السياسي الكبير" القادم، لو حقا يراد حماية المشروع الوطني من الانهيار انفصالا أو تهويدا، دون تجاهل أن المسألة بالتأكيد ليس في سياق "حسن النوايا"، ولكن لقطع الطريق على "سوء النوايا".

ملاحظة: سباق التفاهم بين أزرق وأبيض مع الليكود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل سقوطها المشترك يكشف أن "الحكم" هو القاعدة وليس المبادئ كما روجت كثيرا دولة الكيان...ومع هيك بيبي الى جهنم السياسي!

تنويه خاص: نصيحة الى بعض "كلمنجية حماس" ان تحكوا عن "المطبعين" بلسان فلسطيني مش مأجور...او هس خالص والباقي عندكم!

"السيادة الأمنية الإسرائيلية" على الأغوار... في زمن التطبيع!

كتب حسن عصفور/ بات من الضروري للرسمية الفلسطينية، ان تعيد تريب أوراقها السياسية للمرحلة "التفاوضية القادمة"، بعيدا عن السائد منذ عام 2005، كلاما وأرقاما بلا محتوى ولا مضمون، ورد فعل بلا فعل، سمة لمرحلة لم يكن الحديث من حيث المبدأ عن التفاوض ضرورة فلسطينية.

كانت تلك التحركات استجابة لرغبة أمريكية – إسرائيلية، كي يتم احتواء نتائج الغضب الوطني العام بعد اغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات، فيما تركت قطاع

غزة "مسرحا" لصراع يخدم رؤيتها، التي بدأت تنفيذها عمليا بضرب بني الكيانية الفلسطينية الموحدة في الضفة والقطاع، بعد إعادة احتلال الضفة، وإلغاء جوهر الاتفاق الانتقالي، ومنع إعادة الانتشار الشامل تمهيد لمفاوضات الحل النهائي.

ورغم تغيير قواعد التفاوض جذريا من قبل الطرفين الإسرائيلي والأمريكي، وخاصة ما حدث في قطاع غزة دون تنسيق مع "الشريك"، لم تذهب "الرسمية الفلسطينية" لأي تقييم جاد عملي لكيفية مواجهة المرحلة الجديدة، واعتمدت أسلوبا ذاتيا فردانيا بعيدا عن "إطار عمل وآلية" خاصة، ومنطقي النتيجة فشل في الرؤية وفشل في أي اشتباك تفاوضي مستندا لما للطرف الفلسطيني في اتفاق إعلان المبادئ.

مرحلة تقييم المرحلة السابقة، بكل تفاصيلها التفاوضية يجب أن تصبح أولوية مهمة أمام الرئيس محمود عباس بلا انتظار غير مفهوم، خاصة وهو من ينادي بعقد مؤتمر دولي لرعاية المفاوضات في يناير 2021، ولذا غياب "مرجعة التفاوض" يمثل "لغزا" غير مبرر، كاستمرار للنظرية الساذجة التي سادات طوال 16 عاما.

بالتأكيد، الأمر لا يجب أن يذهب تفاوضيا لتفاصيل كما كانت مفاوضات أوسلو، بل لوضع إطار حل شامل جوهره قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، ودراسة العلاقة بين دولتي فلسطين وإسرائيل، بمختلف القضايا العالقة – المتداخلة، بما يضمن "السيادة الفلسطينية" للدولة أرضا وجوا، مع وحدتها الجغرافية، وبحث عن حل خاص للقدس كعاصمة لدولة فلسطين، انطلاقا من قرار الأمم المتحدة الخاص بها عام 1948، وأسس حل قضية اللاجئين.

وفي السنوات الأخيرة، أطلقت حكومة نتنياهو، ما أسمته "السيادة الأمنية" لإسرائيل في الجو ومنطقة الأغوار ضمن مفهوم نظرية الضم – التهويد، والتي لم تكن يوما جزءا من أي قضايا تفاوضية بالمعني "السيادي"، ولذا أصبح ضرورة ان تولي الرسمية الفلسطينية والرئيس عباس أهمية خاصة واستثنائية لوضع "رؤية فلسطينية متكاملة" لمفهوم "السيادة الأمنية" لدولة فلسطين، كرد استراتيجي على "النظرية الإسرائيلية"، خاصة في منطقة الأغوار.

والقاعدة الرئيسية التي يمكن ان تنطلق منها الرؤية الفلسطينية، هي تحديد الأمن وفقا للمصالح و"الأعداء"، المحيطين بفلسطين التاريخية خاصة بعد أن اكتمل "عقد التطبيع" في مناطق رئيسية حولها، ولذا لا يمكن لدولة الكيان أن تتعامل مع المشهد العام، متجاهلة اتفاقات التطبيع المتلاحقة بل والمتسارعة بطريقة أقرب الى "الشراكة السياسية"، تفوق ما بين مصر والأردن معها.

كسر جوهر النظرية الأمنية الإسرائيلية في السيادة على الأغوار، يبدأ من هنا، ويمكن وضع قواعد لأسس "تعاون جديد" بين دولتي فلسطين وإسرائيل وفقا لقواعد تحترم القانون والسيادة، ولا يوجد ما لا يمكن تناوله في ظل سلام حقيقي بين الدول.

آن أوان تشكيل "الفريق التفاوضي" الفلسطيني بكل طواقه، والكف عن العنترية في التعامل مع أخطر قضية تتعلق بالمستقبل الوطني، خاصة وأن قاطرة الزمن السياسي لا يمكنها أن تنتظر "بليدا" أي كان مسماه.

لا وقت للفراغ... لا وقت للانتظار...ولا مكان لـ "السذاجة السياسية"!

ملاحظة: ما أقدمت عليه حركة حماس عبر ما تسميه "أوقفاها" ضد احتفال فلسطين بعيد المسيح جريمة سياسية كاملة، يجب ألا تصمت عليها قوى تدعي أنها وطنية...المساس بالنسيج الوطني كان هدفا صهيونيا ولا زال فإجتنوبه رجما بمن يشيعه...أو أخرسوا الى الأبد!

تنويه خاص: الشيخ داوود عريقات رحل أبو سلام وترك لنا عوده عنوانا لعزف نشيد الوطن...مات الشيخ ولن تموت ما دفع حياته وليس من حياته ثمنا...سلاما لك أيها "الشيوعي النبيل"...ستبقى علامة مسجلة شيخا شيوعيا عازفا لحنا للحياة!

أولويات المشهد الفلسطيني دون "مصالحة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قرر الرئيس محمود عباس عودة "التواصل" – وليس العلاقات لأنها لم تتوقف – مع دولة الكيان، بعد تلقيه رسالة ملتبسة حول التزامها بالاتفاقات الموقعة، لم تحددها مع منظمة التحرير، والقطار السياسي يسير باتجاه الاستعداد لما بعد ترامب.

خيار الرئيس عباس (لم تقره أي من مؤسسات منظمة التحرير)، وباركته الحكومة وحركة فتح، أثار ضجة وغضب واسع ليس بين معارضيه بل من تحالفه السياسي أيضا، ولكنه كان قرارا لا بد منه وفق تطورات إقليمية ودولية أخذت بتكوين ملامح لمشهد جديد، لا يمكن أن يقف متفرجا، ويضيع "فرصة" قد يراها مناسبة لمنع الانهيار الكلي للمشروع الذي يحمله.

بالتأكيد، كان يعلم أن ذلك القرار سيكون على حساب "مسار المصالحة"، الذي لم يخلق مكونا إيجابيا واحدا منذ بدايته التلفزيونية الأخيرة، ورحلات بدت وكأنها "لإرضاء" بلدانها وليس لمصلحة وطنية، بعد أن قرر طرفي الانقسام "خطف اللقاء العام" ليصبح ثنائي لا غير.

ولم تترك حماس الفرصة، فبادرت بحشد إعلامي واسع، مستغلة الغضب العام، لتعمل على تشكيل محور يبدو وكأنه "البديل المرتقب" للحالة الرسمية، وقعت فيها بـ "حسن نوايا" بعض أطراف المنظمة وكادت أن تنهي مسارها بالانتقال من "القطبية الانقسامية" الى "الانقسامية التمثيلية"، ما يساهم فعليا في تمرير المشروع الانفصالي، الذي يمثل جوهر المشروع التوراتي، وخطة ترامب للتهويد والضم.

وعليه ذهبت حماس لتوضيح مشروعها كما لم يسبقها ذلك، بتعزيز ما لديها من "حكم وحكومة" تحت "شعارات تضليلية"، دون أن تخفي جوهرها الذي تحدثت عنها شخصيات قيادية مركزية فيها، بلغة التفافية كونها تعلم يقينا أن "وضوحها" يعني سقوطها الوطني، ولذا فهي ستكتفي راهنا بما لها مع تعظيمه بالممكن المالي – الأمني ليخلق واقع سياسي جديد.

خياران واضحان أنهما متعاكسان، فالرئيس وحكومته، والى حين توضيح مصير تنفيذية منظمة التحرير التي دخلت في "كومة سياسية" دون سبب وطني، سيذهب في الخيار العام نحو العمل للتوافق حول ترتيب المفاوضات برعاية دولية عربية جديدة، تفتح بابا ما نحو "الحل الممكن" لدولة فلسطينية في حدود تقارب حدود قرار الأمم المتحدة، وليس بكاملها، وتقاسم ما في القدس الشرقية والبراق.

ولأن الرئيس يدرك جيدا، أن حماس وتحالفها لن يكون عاملا مساندا أو مساعدا في هذه المرحلة، فقرر الانطلاق وحيدا نحو التعايش مع الفرصة القادمة، بعد سنوات عجاف أوشكت على تدمير المشروع الوطني نحو محميات وكيانية منعزلة – منفصلة.

وكان التأييد العربي العام، وكذا الترحيب الدولي الواسع لقراره بالتواصل مع دولة الكيان، قوة مضافة له بالخلاص من مسار معطل لما يريد، ومعتقدا، وقد يكون صائبا تماما، ان قرار حماس يرتهن لتحالفها في قطر وتركيا، وكلاهما يسيران نحو تعزيز تطبيعهما مع إسرائيل، بل أن إيران الحليف العسكري – الأمني لها، أعلنت أنها لن تعارض اتفاقا فلسطينيا إسرائيليا لو حدث، وتلك كانت تمثل الدعم الأبرز لموقف الرئيس عباس.

حماس، تدرك جيدا جدا، أنها لم تعد اللاعب المقرر في المسار الوطني العام، كما توهمت خلال السنة الأخيرة، وخاصة بعد الموقف الأمريكي من الرئيس عباس والسلطة، واعتقدت أن الفرصة دقت بابها السياسي لخطف "القيادة" كما خطفت قطاع غزة، ولكن دون حرب دامية، ولذا ستعيد أولياتها ليس ضمن "مصالحة"، كما تعلن لغة، ولكن لترتيب تحالف نسبي في قطاع غزة يمثل مركز "صداع تشويشي" على السلطة والرئيس عباس، الى حين اتضاح المشهد الجديد.

ربما تحتاج حركة فتح، قبل غيرها، بإعادة ترتيب تحالفها وفق توافق سياسي نسبي، وعدم الارتهان على التطور الخارجي لفرضه واقعا، فتشكيل "درع سياسي" هو الجدار الواقي لها، وعليها الكف عن سياسة الاستعلاء التي واكبت سلوكها في الآونة الأخيرة.

ترتيبات كل من طرفي الانقسام لن تكون في سياق مصالحة شاملة، أي كانت أكاذيبهم العلنية، ولكن كلاهما سيعمل على "ترتيبات جزئية" تتوافق مع خيارهما القادم.

ملاحظة: عدم لقاء الرئيس محمود عباس لقاء وفد حماس في قطر، أكد المؤكد، لا صلح ولا يحزنون..سارع الحمساوي مشعل بالرد أن "القيادة ترهلت"..ولسه ياما في جرابك يا حاوي!

تنويه خاص: غادر المبعوث الأممي ملادينوف فلسطين الى ليبيا..قد لا يكون أنصف الفلسطيني كما يريد لكنه كان حاضرا وفاعلا بما هو أفضل من سابقيه..بأمل ان يكون فنيسلاند نوريجيا منصفا قدر الممكن!

برلمان "دولة غزة"..الرسالة الأخطر وطنيا!

كتب حسن عصفور/ قبل عامين، في ديسمبر 2018، أعلن الرئيس محمود عباس حل المجلس التشريعي الفلسطيني، وفقا لقرار محكمة دستورية، ووعد أن تجري انتخابات جديدة خلال 6 أشهر، وبرر قراره بأن المجلس غائب عن الانعقاد لمدة 12 عاما، ما اثار بحث مدى شرعيته.

ودون الإشارة للبعد القانوني وغياب عمل التشريعي، له ما له وعليه ما عليه، ولو الأمر بحثا عن سبل تفعيله لكانت فتح قررت ذلك بأشكال عدة، لكن الذي لم يشير له الرئيس عباس، الانقلاب الذي قامت به حماس في قطاع غزة تجاوبت كتلتها البرلمانية تأييدا لذلك العمل "غير الشرعي"، ما أسقط عن مجلسها بعدا قانونيا كافيا لحل المجلس في حينه.

ومع أن نقاش تلك المسألة بات خارج الضرورة بعد واقع "الحل"، فالذي يجب تناوله راهنا، استمرار حركة حماس على المضي قدما بعقد "جلسات لبعض نوابها"، في تعبير حزبي لرفض قرار الرئيس عباس، ورغم مخاطر تلك

الخطوة، لكنها لم تكن لتمثل انعطافة سياسية جوهرية تمثل خطرا حقيقا على المشروع الوطني الفلسطيني، في ظل تغييرات جوهرية في المنطقة والعالم.

ما حدث يوم 16 ديسمبر 2020، يمثل إنذارا سياسيا هو الخطر الذي لا يجب أن يمر كخبر عاجل دون اهتمام، حيث أقر بعض نواب كتلة حماس في غزة، مجموعة من القوانين، منها "قانون كورونا"، "مشروع قانون الكاتب بالعدل"، و"مشروع قانون كاميرات المراقبة".

وبعيدا عن تفاصيل تلك "القوانين"، فالمبدأ الخطر أنها تتعامل مع برلمان خاص لقطاع غزة، يمنح نفسه "حق التشريع" والقرار، على "السلطة التنفيذية" واجب التعامل مع تلك القرارات ما يكرس وجود "سلطة موازية" في قطاع غزة، متناسيا ان كل القوانين تستحق مصادقة رئيس السلطة، والا تفقد شرعيتها، وعليه هناك وفقا لقرارات "برلمان غزة" حكومة كاملة و"رئيس سري"، وهي أركان حالة كيانية كاملة.

ربما كان التعامل في السابق مع "حالة الاستهبال البرلماني" في غزة، كأنها عملية تسلية في ظل فراغ سياسي، لكن التطورات الإقليمية والدولية، وما هو قيد البحث لصياغة "حل ممكن" يقترب كثيرا أو يبتعد نسبيا عن جوهر المشروع الوطني، يصبح فعل حماس البرلماني رسالة سياسية لتصريحات قادتها في العمل على تكريس "قطاع غزة كيانا خاصا" تحت قيادتها، وفقا لأقوال خالد مشعل وتصريحات محمود الزهار.

ورغم النفي الساذج لبعض من حماس، أنهم لا يسعون لذلك، لكن كلام الليل المعسول يمحوه فعل التشريع والترسيخ، بل والتسارع في بناء حالة انفصالية كاملة الأركان، برلمان، حكومة ورئيس سري غير معلن، لكنه يمارس مهامه بمسمى رئيس حماس، ولعل نشاطات إسماعيل هنية وتصريحاته الأخيرة تؤكد أنه يقوم بدور "الرئيس الموازي"، لسلطة موازية.

وقد أوضح خالد مشعل في أخر أقواله، بأن "المؤسسات القيادة الفلسطينية ترهلت" وبالتالي لا بد من تغييرها، او استبدالها، وقدم أوراق اعتماد حماس مبكرا للإدارة الأمريكية، بأن حركته على استعداد للتعامل مع الإدارة الجديدة، وهي الرسالة الصريحة على أنهم يتعاملون كـ "كيان خاص".

بالتأكيد، ساذج من يعتقد أن حماس ستتراجع عن مشروعها الانفصالي بحسن خاطر سياسي، ولذا بات مطلوبا من القوى كافة العمل على ردع المخطط الأخطر على المستقبل الوطني، والذي يكمل مشروع التهويد والضم.

الموقف من "الانفصالية الحمساوية الكيانية" لا يجب أن يرتهن بالموقف من السلطة والرئيس محمود عباس، فالمسألة ليست مناكفة في موقف هنا أو هناك، فرفض مواقف عباس والسلطة لا يعني أن تذهب لتخدم "الانفصالية الكيانية"، بل يمكن أن تتبلور رؤية واضحة لرفض ما هو خروج عن "المشروع الوطني" وفقا لقرارات الشرعية الفلسطينية والدولية.

الأمر يتطلب حركة فعل غاضبة مما يدمر الوطنية والكيانية الفلسطينية، بروح الثورة التي انطلقت في يناير 1965، قبل أن يتم تدمير مكتسباتها لصالح من يعمل لخطف كل ما كان.

الوطنية لا تقوم على مبدأ "المناكدة"، بل المواجهة فيما هو حق...غير ذلك يصبح الأمر غير وطني أي كانت التبريرات!

ملاحظة: انطلاقة الثورة الفلسطينية في ذكراها الـ 56، باق لها 13 يوما...ولكن لا تلمس ما يشير انها ذات اهتمام بما تستحق...على فتح وفصائل الثورة أن تمنح الذكرى قوة سياسية خاصة ردا على مشاريع تصفية القضية...وينها "أم الجماهير"!

تنويه خاص: تغير موقف السلطة من الحديث غير السياسي عن اتفاقات التطبيع خطوة سليمة...ولا يجب أن يجرها الإعلام العبري الى مستنقع الردح الذي وقعت فيها بداية، رغم انه لم يكن سياسيا بل شخصيا...

تقرير "الجنائية الدولية"..مسؤولية حماس والفصائل الفلسطينية !

كتب حسن عصفور/ اتهم تقرير صادر عن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بتاريخ 14-12-2020، حركة حماس وفصائل فلسطينية بارتكاب "جرائم حرب" ضد الإسرائيليين، وإطلاق صواريخ عشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين، مستخدمين المدنيين والأطفال كدروع بشرية في أوقات الحروب.

كما اتهم حركة حماس بممارسة التعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية، والاعتداء على كرامة الانسان، وتعمد حرمان الأشخاص المحميين من حقوق المحاكمة العادلة، والعادية والقتل العمد.

وكشف التقرير في المادة 222 منه، بأن هناك توجه صريح لدى المحكمة، على محاكمة الشخصيات الفلسطينية المتورطة في تلك الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وبالطبع، وجه التقرير اتهام لدولة الكيان بشكل واضح بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين.

ما يتعلق بإسرائيل وارتكابها جرائم حرب، فتلك مسألة من ثوابت المحكمة كونها عمليات مستمرة منذ العام 1984، وحتى تاريخه، دون أن يتم ملاحقة دولة الكيان بشكل محدد، او يتعرض عدد من قادتها ورجال أمنها الى المطاردة المطلوبة للعقاب المطلوب.

ولكن، الخطير في التقرير الجديد، ما تطرق الى حركة حماس وفصائل فلسطينية (لم يحددها بالإسم)، نصوص بلغة محددة ولا لبس فيها تفرض ذاتها على المشهد الفلسطيني، من زوايا مختلفة، كون الاتهام ليس عاما مفتوحا، ومحدد بإجراءات ملاحقة ومطاردة لفصائل وشخصيات، كما ربط التقرير بين ما أسماه "جرائم حرب" وسلوك حماس في قطاع غزة.

قد لا يثير التقرير أي قيمة قانونية لغالبية قيادة حماس والفصائل ذات الصلة، بل ربما يخرج بعضا منهم، ليتهمها بأنها "حركة مسيسة"، وقد لا تنجو من التهم الغبية التي لا تفارق بعض جهلة السياسة، ويراها "محكمة صهيونية"، فالجهل يصبح سيد الأحكام في مفاصل من الزمن.

من السهل جدا الذهاب الى "سذاجة" الاتهام، أو سلوك التجاهل والإهمال كخيار بديل للتدقيق في "القيمة القانونية – السياسية" التي يحملها التقرير الدولي.

عام 2009، تبنى مجلس حقوق الانسان تقرير غولدستون حول حرب 2008 على قطاع غزة، وعملت أمريكا في حينه كي لا يظهر التقرير، وبعد "ضغوط" مارستها أمريكا تم وقف العمل بالتقرير.

لكن التطور الهام، ان المحكمة الجنائية هي من أصدر التقرير الاتهامي الجديد، وليس منظمة دولية، ولذا المسألة القانونية – السياسية تختلف كثيرا عن تقرير غولدستون.

مضمون التقرير يسقط أي "اتهام مسبق" من الفصائل لمكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية، خاصة والتقرير يضع دولة الكيان كطرف مسؤول عن جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، بل أن دولة فلسطين تلاحق إسرائيل، دولة وقيادة، وفق ذات منطق التقرير، وتطالب بتطبيق القانون الدولي على من قام بتلك الجرائم.

بالتأكيد دولة الكيان لا تقيم وزنا لـ "الجنائية الدولية"، ولكن تقريرها لن يزول بعدم الاعتراف، ويمكن مطاردة شخصيات إسرائيلية كـ "مجرمي حرب" بشكل عام وأيضا بشكل خاص.

حماس أمام "عقدة مركبة"، خاصة والتقرير تطرق الى سلوكها في الحكم، وتلك تهمة خاصة محددة بها، وستكون جزءا من ملاحقتها، ولكن الأهم لها ما ورد حول محاكمة الشخصيات الفلسطينية المتورطة في تلك الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

يمكن لحماس أن تدير ظهرها للتقرير كما دولة الكيان، ولكن عندها تصبح هي بذاتها وقياداتها تحت المطاردة الساخنة، وسيتم ملاحقتهم فرديا وليس جماعيا فقط، دون إهمال واقع العلاقات لإسرائيل وما لحماس.

ولذا ومن باب المسؤولية الوطنية، على رئيس حركة حماس وقياداتها، مخاطبة الرئيس محمود عباس لتشكيل فريق قانوني لمواجهة أبعاد التقرير والتحرك بما

يحد من "آثاره" الخطيرة، وتقديم كل ما هو ضروري لشرح مفهوم المقاومة التي ضمنتها الشرعية الدولية، وبين أخطاء "فردية" قد تحدث خلال المقاومة.

بعيدا عن تفاصيل كثيرة، يمكن لدولة فلسطين، أن تشكل فريقا خاصا (قانوني وسياسي) لمتابعة التقرير بكل ابعاده.

أما سلوك حماس في الحكم قمعا وإرهابا ضد معارضيها فتلك ترتبط بحماس ذاتها وليس غيرها.

هل تظهر المسؤولية الوطنية أم تستمر "السبهللة الوطنية"...تلك هي المسألة ما بعد التقرير الأخطر وطنيا.

ملاحظة: فضيحة سهرة "النبي موسى"، لا يجب أن تنتهي دون عقاب حقيقي لمن تطاول على "مقام" له قدسيته...التساهل مع فرقة الاستخفاف يزيد التعصب والتطرف...اقطعوا دابر فتنة كامنة!

تنويه خاص: الإعلام العبري عامل مطاردة ساخنة لكل حركات عيلة نتنياهو...نشر صورة الزوجة والإبن وهما في مكان سياحي خرقا للقانون صفعة تضاف للصفعات التي تلاحق الفاسد...حالتك كرب يا بيبي!

"تمرد ساعر" لـ "إنهاء عهد نتنياهو"!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة قد تكون الأهم سياسيا في السنوات الأخيرة داخل الكيان، فجر القطب الليكودي الأبرز جدعون ساعر، قنبلته التي جاءت دون مقدمات بالانشقاق عن حزبه التاريخي، متحديا بقوة رئيس حكومة دولة الكيان بنيامين نتنياهو.

"خطوة ساعر"، مثلت الحدث الأبرز في المشهد الإسرائيلي لما ستتركه من آثار على مستقبل الليكود ونتنياهو، وبالأساس إنهاء سيطرة دامت ما يقارب من الـ

13 عاما، نهاية ربما تفتح باب السجن للمتهم بقضايا فساد غير مسبوقة، استخدم كل ما يمكنه من "طرق التفافية" للهروب، بل ويتحدى القانون.

"تمرد ساعر"، لن يكون كما غيره من انشقاقات سابقة، كونه الأول منذ زمن داخل الليكود، الذي فرض سيطرته شبه المطلقة على الحياة الإسرائيلية منذ اغتيال اسحق رابين، بعد توقيعه اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) مع الخالد المؤسس ياسر عرفات، حيث فاز نتنياهو في انتخابات 1996، ثم تم إسقاطه أمريكيا في انتخابات مبكرة 1999، فاز فيها يهود براك، لدورة انتخابية.

انهاء سيطرة الليكود على المشهد السياسي، ستكون أكثر أهمية من اسقاط نتنياهو نفسه، لأنها ستعيد توزيع الخارطة الحزبية بشكل مختلف، وتفتح الباب لمراكز جديدة، ولن يقف الأمر عند الليكود بل قد تصل الى هزة الحزب الأكثر تطرفا " حزب يمينا".

السؤال المباشر لـ "تمرد ساعر"، هل سيقطع الطريق على الذهاب لانتخابات جديدة، عبر تشكيل تحالف برلماني يتمكن من الحصول على أغلبية تسقط نتنياهو، وحكومة التناوب مع حزب أزرق أبيض، أم تستكمل نحو انتخابات جديدة، لكن كل المؤشرات تقود الى تغيير جذري في مراكز القوى، وأن نتنياهو لن يدخل بعد ذلك منزل رئيس الحكومة، ويتم استبداله بزنزانة مع بدلة سجين برقم مميز.

الهزة التي أصابات إسرائيل، أي كان مظهرها، سيكون لها ارتباط بشكل أو بآخر بالتطورات السياسية الإقليمية والدولية، والخاصة بمناقشة حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (لم يعد يستخدم الصراع العربي الإسرائيلي كثيرا، رغم أن هناك أراض سورية ولبنانية محتلة)، جهود لا يمكن لها أن تصل الى نقطة "الفصل السياسي"، مع وجود نتنياهو.

وسواء كانت "قنبلة ساعر" منسقة مع أطراف غير إسرائيلية، أم جاءت تجاوبا ذاتيا للخلاص من شخصية تمثل عقبة موضوعية أمام الخروج من أزمة مستعصية جدا لحل الصراع الأطول – الأخطر في المنطقة، خاصة وهناك خطوات تطبيعية متسارعة، بعضها بلا حدود، ولا تقف عند "محرمات سياسية"،

كان لها أن تشعل غضب شعوب أمتنا من محيطها الى خليجها، لكنها لم تقابل سوى بحملات "هاشتاغية" لا أكثر.

التطورات السياسية المتسارعة، وفوز الرئيس الأمريكي بايدن، وبث الروح في الرباعية الدولية، وحراك رسمي عربي، يفتح الباب لرسم خريطة حل جديد للصراع، بعد أن يتم الخلاص من خطة ترامب التي لا تمثل قاعدة حل سياسي، وبعد أن تخلى الموقف الرسمي الفلسطيني عن "العقد" التي تمسك بها الشهيد الخالد ياسر عرفات في قمة كمب ديفيد، خاصة القدس والبراق، وما يتعلق برفض الرواية التوراتية حول "الضفة والهيكل".

مستقبل التطورات الإقليمية عربيا واتساع رقعة التطبيع العام، تفرض بحثا عن "الحل الممكن" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلك الحقيقة التي أدركتها الرباعية الدولية ودول الاتحاد الأوروبي، ولذا يمكن اعتبار الخلاص من نتنياهو حكما وشخصا المقدمة الضرورية لذلك.

"انتفاضة ساعر"، قد يكتب عنها التاريخ يوما، بأنها الحدث الأبرز الذي فتحت الباب لـ "الحل السياسي التاريخي الممكن"، ومفارقتها الغريبة أنها حدثت يوم 8 ديسمبر يوم الانتفاضة الوطنية الكبرى لشعب فلسطين.

دون رهانات سياسية كبرى، ولكن دون استخفاف بالأحداث الكبرى، على الرسمية الفلسطينية ان تكون مستعدة لما سيكون...!

ملاحظة: لو صدقت معلومة نقل مكان رواتب قيادات فتحاوية ليصبح رام الله بدل غزة، لاستلام كامل الراتب، فنحن أمام فضيحة مركبة لفساد مالي وفساد جيو سياسي تمييزي...كل العيب لا يكفي وصفا لما حدث لو حدث!

تنويه خاص: تمرد أهل الخليل على قرار حكومة الرئيس عباس بفرض الاغلاق في محافظات الضفة رسالة سياسية قبل أن تكون رسالة اقتصادية...من سيفرض كلمته...تلك هي المسألة التي ننتظر!

"ثقافة النقد" واستبدالها بـ "ثقافة التمجيد" فلسطينيا!

كتب حسن عصفور/ بشكل عام، تعتبر الفصائل مفهوم النقد الصريح، ومراجعة السلوك العام، وكأنه جريمة يجب تجبنها، مع منح حق الكلام بلا نهاية أنها تمارس ذلك ولكن "بشكل سري"، في تجسيد لحركة نفاق سياسي نادر.

وقد جسدت حركة حماس نموذجا فريدا في ممارسة "النفاق السياسي"، بعد أن فتحت وسائل إعلامها وقيادتها وكتبتها وحواريها محليين وغيرهم، لتعيد ذاكرة واحدة من أقذر الحروب العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، حرب 2008 على قطاع غزة.

ومن يقرأ ويستمع لما كتبوا وقالوا لأعتقد الناس أن حركة حماس سحقت قوات جيش الاحتلال التي احتلت القطاع لأيام، وتركت خلفها من دمار وتخريب مؤسسات ومنازل، وشهداء بالآلاف مع مصابين وجرحى لا زالوا حتى تاريخه يمثلون علامة حية للحرب التدميرية.

لم تجد كلمة واحدة من أطنان ما كتبوا وما قالوا، ان هناك ما يجب أن يقال لمن دفع ثمنا مباشرا لتلك الحرب المأساوية، لا اعتذارا ولا تصويبا، وكأن المسألة تختص بفصيل وقيادته للبحث عن "انتصارات" أي انتصارات بعيدا عن الحقيقة والواقع، كجزء من تسويق "رواية بديلة" ضمن لعبة التمثيل البديل / الموازي.

حماس، في ذكرى الحرب التدميرية، وقيادتها تعلم يقينا أن مسارات الحرب لم تكن خطا مستقيما لمكاسب هي تتحدث عنها، وليس واقع الأمر في قطاع غزة، ولو حقا حدث كل ما أشاروا له لما كان القطاع يعيش في كارثة إنسانية نادرة، ولما انتظرت "المنحة القطرية الشهرية"، التي يحملها جهاز الاغتيال والتآمر العام المعروف باسم "الموساد"، في سابقة تاريخية لا مثيل لها أبدا في عالمنا، ان يقوم جهاز أمني من أبرز مهامه مطاردة "الفلسطيني"، بمنح مالا لفصيل يفترض انه "عدوه".

كان يمكن تقبل كل ما قالته الحركة التي تتحكم في قطاع غزة، لو أنها تعاملت باحترام عقل الفلسطيني، وخاطبته بما يستحق من كلام بعيدا عن "حفلة التطبيل

اللغوية"، وتقدمت له باعتذار عما حدث من خطايا ارتكبتها ما قبل الحرب وما بعدها، وسنتجاهل خلالها، باعتبار ذلك من الممكن حدوث أخطاء قاتلة.

التجاهل بذاته، قمة الاستخفاف بمن كان "وقودا" للحرب ودفع ثمنها مالا وبنينا، وكأنه ارقام تستخدم للتوسل المالي دون أن تدرك قيمة الحق العام لأهل القطاع في مراجعة الذي حدث، ما له ما عليه، هو فرض سياسي وليس منحة فصائلية.

والمفارقة التي تكشف عمق التعالي على الشعب أن يدعي بعض "كتبة حماس"، انهم قاموا بـ "مراجعات تفصيلية" لتلك الحرب، واستخلص التقييم المناسب، ولو كان ذلك حقيقة، فنحن أمام ظاهرة الاحتقار وليس الاستخفاف بمن له الحق أن يعرف بعض ملامح الحقيقة، وليس كل الحقيقة تحت بند "الأمن القومي"، رغم ان كثيرا من معلوماتهم تنشر بالعبرية قبل العربية...

أن تستخف حماس، كما كل الفصائل بلا استثناء، بصاحب الحق بمعرفة مضمون المراجعات التي لا تمس المسألة الأمنية، كي لا يقال إن نشر المراجعات يخدم العدو، رغم ما فيها من "تضخيم" عال جدا، ويمكن إدراك ذلك بعد كل عملية قصف لجيش الاحتلال لبعض مناطق مفترض أنها "حساسة جدا".

استبدال "ثقافة التمجيد" بديلا لـ "ثقافة النقد والتقييم" أقصر الطرق للتشويه الإنساني، وتكريسا لكل قيم التخلف والاستخفاف بـ "قاطرة العطاء والبناء"...ووصفة عملية للخراب العام!

النقد سلاح إيجابي وتجاهله يحيله الى سلاح مضاد...فهل يدركون؟!

ملاحظة: مشجعو فريق بيتار الإسرائيلي العنصري، لا زالوا رافضين مالكه الجديد العربي...طيب لو استمرت حالة الرفض "العنصرية"، معقول يعلن الشاري تخليه عن هيك بضاعة عنصرية ويكون الدرس الأول...!

تنويه خاص: تشكيل لجنة بحث ما حدث في مقام النبي موسى تكشف أن الاستهتار سيد الموقف..تدقيقا في الأسماء يعني أن "براءة" وزارتي الأوقاف والسياحة أصبحت مضمونة..صراحة يا هيك "شفافية يا بلا!

حادثة "النبي موسى"...اقالة المسؤول أولا!

كتب حسن عصفور/ حادثة مقام "النبي موسى" يوم 26 ديسمبر2020، كشفت أن الاستهتار ليس عملا فرديا لمواطنين، جماعات وأفراد، بل يسبق الجميع ما صدر عن وزارتي السياحة والأوقاف، المتهمتان بأنهما وراء "حدث" فتح بابا جديدا لخطر لا يراد له أن يطل من أي باب كان، فتنة مجتمعية بكل ألوانها.

قرار د.محمد اشتية بالتحقيق الفوري، قد يكون رد فعل آني مع جريمة أو جرم عادي، لكن الحدث قيد التحقيق ليس كغيره من أحداث تعالج بإبر "لجان التحقيق"، التي لم يثبت كثيرا أنها أنتجت ثمارا تريح الفلسطيني، فما بالنا ونحن أمام حادثة بها الكثير الذي يفرض ردا غير تقليدي.

كان يفترض، إقالة وزيري السياحة والأوقاف بعد الحفل وما نتج عنه من سلوك "تطرفي فتنوي"، تحت غطاء "إسلاموي" يفتح أبواب الريبة لمن قام بعملية "الثأر" من منظمي الحفل المرفوض شكلا ومضمونا.

اعتقال منظمة الحفل، التي تدعي أن لديها تصريح رسمي بالحفل، وما صدر من بيانات من وزارتي الشبهة قيد البحث، يشير الى "فوضى" خاصة وأن المسؤولية مفقودة تماما، وكل من وزيرة السياحة ووزير الأوقاف بحث عن "تبرئة ذمته" وأوحى باتهام الآخر، ما يكفي لوقفهما فورا عن العمل، كون سلوكهما لا يستقيم أبدا مع تحمل المسؤولية، والعمل لتجاوز أي خطيئة حدثت.

غياب المسؤولية المهنية، والبحث عن ذرائعية "تبرير الفشل"، سبب كاف لا يحتاج لغيره، لإقالتهما فورا، ثم البحث عن حقيقة الأمر، ومدى مسؤولية الوزارتين، خاصة وأن هناك اتفاق رسمي وقع قبل 3 سنوات، في ديسمبر 2017، مع الشركة منظمة الحفل.

اعتبرت الاتفاقية في حينه، تجربة فريدة من نوعها، ونصت على " تجهيز المقام بغرف فندقية ومطعم ومخبز ومتحف بيئي ومتحف ثقافي ومدرج وقاعات استقبال ومكاتب إدارة ومعارض تجارية لتسويق المنتجات المحلية، وقاعات متعددة الأغراض وغرفة علاج طبيعي وعيادة طبية، وسيتم تشغيل جميع ما تم

الاتفاق عليه بالطرق المعتادة التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية والأخلاق والآداب العامة والنظام العام".

جوهر الاتفاق لا يمنع مطلقا إقامة الحفلات أو أي فاعليات موسيقية، شرط ان لا تتنافى مع الشريعة والآداب العامة"، ودون البحث عن تفسير تلك الكلمات، فالمبدأ أن الشركة لم تخترق جوهر الاتفاق من حيث الحفل بذاته، بل ربما يقال أن ما كان داخل الحفل هو موقع السؤال.

الاتفاقية التي شاركت بها وزيرة السياحة، وتم الاحتفاء بها كتجربة فريدة مع القطاع الخاص، وتطوير البعد الاستثماري، يكشف أن الأزمة ليس فيمن احتفل بطرية ملتبسة، بل فيمن تهرب من مسؤوليته ووضعها على عاتق شركة نفذت ما منح لها رسميا.

د.اشتية، لا تطيل الأمر هروبا، بل قرر فورا بلا تردد لو أردت حماية الوحدة المجتمعية من "فتن" يبدو أن هناك من يصنعها عبر أبواب متعددة، وأن الفوضى كامنة فالعن مسببها، وغير ذلك فقرارك باعتقال صاحبة الشركة ليس هو طريق الصواب أبدا، بل هروب غير إيجابي لن يقطع دابر فتنة وفوضى تطل برأسها.

لا تستبدل الحق بالقانون بمداهنة من يجب أن يدفع ثمن فشله أو جهله أو لا مسؤوليته...فذلك طريق الخراب الوطني!

ملاحظة: تصريحات نصرالله أمين حزب الله، كشفت أنه يدرك أن التهديد باغتياله جدي ولهيك مضطر يحسبها صح..عمل عاقل..لكن الحكي عن معرفة تفاصيل كل خرم في الكيان فيها عنطزة وكتير كمان!

تنويه خاص: تطور إطلاق النار من "مجهولين" على قوات أمن السلطة ومؤسسات في مدن الضفة مش حوادث فردية...ابحثوا عن السبب وبلاش كذب!

حراكان سياسيان للسلطة الفلسطينية وحماس..هل يلتقيان؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت السلطة الفلسطينية إعادة العلاقات مع دولة الكيان، دون تنسيق مع "شركاء" مهرجانات الفيديو كونفرنس، والمشهد العام يتبلور، وبشكل سريع، بأن "القيادة الرسمية" والرئيس محمود عباس، أخذت سريعا في ترتيب أوراقها نحو الذهاب الى العمق العرب – الدولي، فيما ذهبت حماس وفصائل "البهرجة" الى عقد لقاءات "محلية جدا" محصورة في قطاع غزة، ومحاصرة كما أهل القطاع.

الحراك السياسي الرسمي الفلسطيني، ورغم انه بدأ كـ "مفاجأة"، ولم يكن ضمن أي من حسابات المكونات الأخرى، فقد ذهب سريعا، وبلا تردد، نحو بلورة "رؤية سياسية" مستحدثة، وجدت تأييدا بأسرع مما كان معتقدا، في بيان "الرباعية الدولية" لعقد "مؤتمر للسلام" بمشاركة عربية رسمية، لوضع أسس "لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

حراك سياسي سريع، لم يتلفت الى ما يقال في "الحديقة الخلفية" للبيت الفلسطيني، ويمكن ملاحظة، أن قرار إعادة العلاقات مع إسرائيل لم يكن قرارا خاصا فقط، وليس مرتبطا بضغط "المال"، بل ضرورة لفتح باب الطريق السياسي المستقبلي، حيث لا يمكن لأي دولة عربية أو دولية التحرك نحو وضع "قواعد عمل" لترتيبات حل الصراع، في ظل القطيعة بين طرفي المعادلة.

وبدأت مصر تقود حركة علنية بالشراكة مع الأردن، لما لهما من تأثير مباشر في الصراع التاريخي، وكان البيان المصري الفلسطيني واضحا محددا بعض ملامح ما سيكون مستقبلا.

وللمرة الأولى منذ سنوات يتم الإشارة الى إطار رعاية المفاوضات بعيدا عن "الفردية الأمريكية"، التي جسدها عمليا مؤتمر مدريد/ واشنطن 1990- 1991، او مفاوضات أوسلو الثنائية دون أي حضور أمريكي أو دولي سوى "تسهيلات نرويجية"، ولذا ما يتم الحديث عنه هو "رعاية جديدة" كليا بالشراكة العربية الدولية، ما يؤسس الى بعد أكثر مصداقية لكل ما سبق.

ويبدو أن الرئيس عباس وحركة فتح، أدرك يقينا، أن المرحلة القادمة تفرض "رؤية سياسية"، تفترق كثيرا عن "رؤية حماس"، بالحد الأدنى، فالمؤشرات القادمة من واشنطن (ترامب) وقطر وتركيا، تؤكد أن المرحلة التمهيدية وما قبل مؤتمر السلام المرتقب لا يتوافق مسار الحركة الإسلاموية، مع مسار الرئيس عباس.

كان "الافتراق المؤقت" ضرورة، لأن الزمن السياسي بات من "ذهب"، تحضيرا للمرحلة الأمريكية الجديدة، وبما يساهم في وضع "قواعد" تختلف في بعض جوانبها كثيرا عن رؤية ترامب، العمل على صياغة "صفقة لحل دائم" تتوافق الى حد كبير مع أسس "السلام الممكن"، بحيث تلتقي مع مضمون مبادرات سابقة أكثر "واقعية".

الحركة العربية – الدولية، تعمل على استخدام "قاطرة التطبيع"، التي انطلقت خليجيا وسودانيا، مع التطبيع السابق، لترتيب قواعد "الحل الممكن" بعيدا عن أزمة "قمة كمب ديفيد" عام 2000، وخاصة في مسألة القدس وساحة البراق وحائطها.

الحراك الرسمي الفلسطيني القادم لا يحتمل الانتظار، ولذا كان القرار المنفرد، والذي اثار غضبا فصائليا واسعا، فيما الصمت كان "سيد المشهد" شعبيا، ومن يربط القرار بالأزمة المالية ليس سوى جاهل سياسي، فالسلطة هي من قرر عدم استلام أموال المقاصة، ولذا ليست هي سبب عودة العلاقات.

حماس، سياسيا، اعتقدت أن صفقة ترامب وقرار وقف العلاقات مع إسرائيل، فرصة سياسية سارعت بترتيب أوراقها لحصار "فتح" والسلطة، مرة بالكلام، ومرة باتصالات "رسمية" مع دول ومؤسسات دون اعتبار لوجود الرسمية الشرعية، بل فتحت حرب التشكيك بها لصالح "شرعية بديلة".

الحراك القادم للرسمية الفلسطينية في مسار قطاره عربي دولي نحو صياغة حل سياسي مستحدث للصراع في إطار "مؤتمر دولي – إقليمي" قد تستضيفه مصر، ما يمنح الرئيس عباس قوة دفع شرعية بعيدا عن "قيود" لم تعد مطلوبة.

فيما حراك حماس السياسي محلي جزئي خال من المضمون، ويعيد مشهد الانتقال من شعار الى آخر، بلا ترتيب منسق، وقد يصبح بلا تأثير على قاطرة انطلقت نحو مسارها الأخير.

حراكان سياسيان لا يلتقيان مؤقتا، ولكن باب "التوبة السياسية" مفتوح ما بعد انطلاق المؤتمر العام، وليس قبله، ما لم يحدث انقلابا قطريا تركيا شاملا يسارع في الحاق "مفضهلم حماس" في الترتيبات قبل فوات الآوان.

ملاحظة: الهزة السياسية في إسرائيل كشفت من جهة "دونية" نتنياهو بتوسله الصريح لعدم الذهاب الى الانتخابات، كونها نهايته الحتمية..ومن جهة أكدت المؤكد "أن الإخوان المتأسلمين مالهمش أمان"!

تنويه خاص: رحل الصديق باسل عقل بهدوء غريب... شخصية كانت حاضرة في محطات عديدة...كان اللقاء الأخير في عمان 2012 في مقر الرئيس عباس كفاعل "خير سياسي"...سلاما لروحك أبو الأمين.

دولة فلسطين ليست "منحة إسرائيلية" ولن تكون ...يا أنت!

كتب حسن عصفور/ في مفاجئة لم تخطر ببال طفل فلسطيني، أنه قد يسمع يوما وزير خارجية عربي يتحدث بطلاقة لسان عبر لغة الفرنجة، أن " إسرائيل يمكنها أن تصبح بلدًا طبيعيًا إذا منحت للفلسطينيين دولتهم المستقلة".

عبارة لم يسبق لأي عربي أي كانت صفته، أو موقفه من الشعب الفلسطيني وقضيته استخدامها، فما بالنا ونحن نسمعها من وزير خارجية السعودية، المفترض انه على صلة يومية بتطورات الأحداث السياسية، وأنه يعلم بحكم القراءة أو الوظيفة، والمتابعة لنشاطات المؤسسات الدولية، أن هناك احتلال إسرائيلي لأرض فلسطين، وكل ما هو فوق هذه المعمورة (عدا فئة ضالة) يعلن أنه احتلال غير شرعي ويجب أن ينتهي.

إعلان وزير خارجية السعودية فيصل بن فرحان، ان بلاده لديها "رؤية" تجعل من إسرائيل بلدا "طبيعيا" لو "منحت" الفلسطينيين دولة...هكذا وبلا أي "لعثمة سياسية" يرى وزير أحد أكبر الدول العربية، التي تدعي أنها من الحق الفلسطيني، أن الأمر تحول من صفة دولة احتلال لشعب وأرض الى محاولة الاستجداء بحثا عن "منحة" أو "هبة" تتكرم بها دولة جرائم الحرب في العصر الحديث.

خطاب الوزير السعودي، يمكن اعتباره أحدث "فضائح السياسة" التي بدأت تنطلق بلا حساب في منطقتنا، وكأن البعض كان مصابا بعقدة كبت خاص بالبعد عن دولة الكيان، أصبح الهدف كيفية استرضاء دولة الاحتلال الأبرز في عالمنا، وتجاهل أصل الصراع القائم، رغم كل ما تم توقيعه من اتفاقات معها، ولن تتغير قواعده أيضا ما دام أس القضية خارج الحل الممكن.

تصريحات الوزير السعودي، ليس "رؤية استجدائية" فحسب، بل تمثل إهانة تاريخية للشعب الفلسطيني ونضاله، وثورته المعاصرة التي رسمت خطا فاصلا بين الخنوع والتمرد الثوري على واقع الهزيمة، وكل تضحيات قدمها شعب فلسطين في مسار المواجهة – المقاومة للعدو القومي، احتلالا واغتصابا.

البحث عن صناعة السلام لا تعني اندفاع بعض ساسة العرب لأن يبحثوا سبلا بالنيل من القضية الفلسطينية، لتبرير ما يفعلون، رهبة من شعوب أمة، أو تاريخ لن ينسى، والاختباء وراء بعض العبارات فاقدة القيمة لا يمكن له أن يمر مروا عابرا.

الشعب الفلسطيني يبحث حقا وطنيا، وليس "استجداءا سياسيا"، من هذا الدولة أو تلك، وثقافة "التوسل" ليست جزءا من تراثه وتاريخه، فهو دوما كان وسيبقى عنوانا للثورة والكفاح، ولن تكسره لحظة "خمول" سياسي لقيادة حساباتها مرتعشة في لحظات مصيرية، وفي زمن نكبة انقسامية، سمحت لكل "عابر سبيل سياسي" ان ينال من الفلسطيني، قضية وهوية وتاريخ، دون أن يحسب حسابا لردع شعبي يستحقه كل متطاول.

أقوال بن فرحان، يجب أن تمثل طاقة استفزاز للشعب الفلسطيني دفاعا عن تاريخ وهوية، كي يعلم البعض فاقد الذاكرة، والمصاب بهوس "التفرنج السياسي"

أو "العبرنة المستحدثة"، ولو أن الأمر كان ما راه الوزير السعودي، بحثا عن رضا دولة الكيان لمنح الفلسطيني "هبة" أو "منحة" سياسية لما احتاج الأمر نصيحته "الفريدة"، بل لتم تسوية الأمر بسهولة تفوق كثيرا قدرة التفكير الذاتي عند بعضهم.

ليت البعض العربي يذهب كما يريد لـ "مرحلة العبرنة المستحدثة" بعيدا عن فلسطين القضية والهوية، فالشعب الفلسطيني لا ينتظر "دروسا سياسية" خارج السياق التاريخي، ولعل مسار كل ما سبق أكد لمن لم يتأكد أو يتعلم أن دروس الثورة الفلسطينية كانت علامة فارقة لكثير من شعوب الكوكب الأرضي.

ربما لا نلوم حديثي الحضور السياسي، ولكن نتمنى من الجامعة العربية ان تقوم بتوزيع "مدونة سلوك سياسية"، ووضع تعريفات عن فلسطين بأنها القضية المركزية للصراع..وأن إسرائيل دولة احتلال واغتصاب ، وأن دولة فلسطين هي حق وافقت عليها الأمم المتحدة في قرار 19/ 67 عام 2012، وهي قائمة باعتراف دولي يفوق من يعترف بدولة الكيان، والمطلوب فرضها واقعا، وأن الحق السياسي ليس هبة أو منحة من هذه الدولة أو تلك...

وكأن أقوال وزير بحريني عن "شرعية المستوطنات" رغم النفي اللاحق، كان إشارة إنذار مبكر لفتح مسار جديد في قطار التطبيع لطمس ملامح جوهر الصراع والقضية الفلسطينية.

الى بعض "الأشقاء"...دولة فلسطين قادمة وليس "منحة" من عدو بل بقبضة "شعب الجبارين"...فطائر الفينيق خالد في كل فلسطيني...الكرامة الوطنية ليست سلعة ولن تكون..يا أنتم ومن كنتم!

ملاحظة: لو كان اسم الطفل الفلسطيني علي أيمن أبو عليا، الذي اغتالته قوات الاحتلال جهارا نهارا، شلومو بوعلييا- لما نام رئيس أمريكا أو غربي أو بعض عربي دون أن يبكي "قطف حياة الطفولة"...تخيلوا ولا إدانة عربية صدرت حتى ساعته!

تنويه خاص: غريب هذا "الحرص الأمريكي المفاجئ" لكسر العزلة القطرية قبل رحيل ترامب...معقول "الرشاوي" وصلت الى بلادنا كما هي في البيت الأبيض..يبدو ذلك فما في غريب غير الشيطان صراحة!

رسالة "الذئب"...و"مديح الظل العالي" فلسطينيا!

كتب حسن عصفور/ لعلها "المفاجأة" الأهم في المشهد الإسرائيلي الأخير، الذي أنتجته عملية "فك الارتباط" الحكومي والذهاب نحو انتخابات رابعة، تلك الاستقالة المسببة برسالة علنية، التي تقدم بها وزير المياه الليكودي "جدا" زئيف إليكن.

ولم يكن صدفة، ان احتلت رسالة الوزير الأكثر قربا لـ "حاكم الليكود" مساحة نقاش واسعة في الإعلام العبري، كما أصابت أعضاء حزبه بصدمة فقدوا معها كثيرا من صواب الكلام، وصل الأمر بهم للسخرية من منصبه الوزاري، باعتباره وزيرا لـ "المجاري"، لغة كشفت انحطاط فريد في "الخصومة السياسية"، وتزيل كثيرا من "هالة" اعتقد كثيرا من بني جلدتنا العرب أنها لديهم ليست كما لدينا، لكن الواقع أن "الانحطاط السياسي" فريدا في لغته عندهم...

وبعيدا عن سقوط لغة الحوار، فمضمون الرسالة بذاته يستحق القراءة السياسية، كونه تجرأ وفتح صندوق الكلام على "الشخص الفرد" الذي تمكن من صياغة الحزب وفقا لمقاسه ورؤيته، ولعل رسالته، تكتسب قيمة سياسية أعلى من خطوة انشقاق جدعون ساعر، الطامح الى قيادة حكومة دولة الكيان، ويبدو أنه في الطريق اليها، كون إليكن وضع نقاطا واضحة لما حدث، ولما خرج، وما فعل نتنياهو في السنوات الخيرة.

الجوهري في رسالة الوزير الملقب بـ "الذئب"، أن نتنياهو أدخل إسرائيل في أزمة كبرى لإرضاء نزواته الخاصة،..."أشعر أكثر فأكثر أن اعتباراتك الشخصية وأهواء بيئتك المباشرة تلعب دورًا مركزيًا بشكل متزايد في عملية صنع القرار، والتي غالبًا ما تكون حاسمة لإسرائيل ومواطنيها". ويكمل

"باعتباري شخصًا يشاهد هذه العملية الخطيرة عن كثب، أشعر بالقلق أكثر فأكثر، وثقتي بك وبنواياك تتصدع أكثر فأكثر. الاعتبار الشخصي يختلط بالاعتبارات الوطنية بل ويفوقه أكثر فأكثر".

استقالة ستفتح باب "الردح السياسي" بين الحزب الذي سيطر على مناحي الحكم في دولة الكيان، وقد يكون هناك كثيرا من "أسرار الحزبية" التي لم تكن ضمن المشهد الخارجي العام، مع أنها ترتبط بالحياة الداخلية في إسرائيل.

ما يستحق الاهتمام فلسطينيا، من رسالة "الذئب" الى نتنياهو ما يتعلق بالجوهري منها حول "بناء البيت الحزبي"، والعلاقات الداخلية بين "القائد" و"القيادة"، حيث تحتل قضية إعادة الحياة الى المؤسسة الرسمية الفلسطينية أولوية مطلقة تستبق كل خطوات سياسية قادمة.

فمسألة إعادة الاعتبار للعلاقات الداخلية بين مكونات "الشرعية" بكل أطرافها، فصائلا ومنظمة، يجب ان تبدأ فورا، وقبل فوات الآوان، فالحراك الذي انطلق علنا وغير علني لا يمكنه الانتظار، وقبل ذلك فـ"ثغرات" المشهد الداخلي ستترك أثرها على التمثيل الوطني، بعيدا عن كيفية التعامل معه، والأهم أن كل تنفيذ لاتفاق ما في حال أن كان، لا يمكنه أن يسير بسلاسة دون واقع وطني صحي، فالأمر ليس تحقيق "اتفاق خارجي" دون "توافق داخلي"...تلك مسألة يجب أن يراها من يقف على رأس الشرعية الرسمية.

يجب أن لا تصبح لغة "مديح الظل العالي" هي الناظم الكلي لترتيب المؤسسات الوطنية، قوى وأفراد، فتلك مآلها واضح تماما، سيقود الى "خراب" المؤسسة لترضية الفرد، لتكون أداة هدم وليس بناء.

ليس خطيئة ان تستفيد الحركة السياسية مما يحيط بها، لتحمي ذاتها وتطورها خدمة لمشروعها الوطني، وأن تكون بعض دروسها حاضرة لتصويب مسار لم ينتج خيرا وطنيا، بل لعل الذي كان تدميرا لجوهر المشروع الوطني، ولا وقت للانتظار.

لافتة أمدية: ملوح...شخصية إنسانية كسرت "تابو" كثيرا من ملامح الحزبية الفلسطينية...قائد أدرك أن الوطنية ليست شعارا في مهرجان، بل سلوكا خارج

الإعلام...ملوح فلسطيني يختلف معك وقد يكون خلافا حادا دون أن ينال من الآخر وطنيا...ملوح لم تسمعه يستخدم تعبير "خائن" لغير فلسطيني...ملوح مات بهدوء خاص ورحيل خاص...سلاما يا صاحب الطلة المريحة وأنت تدخل المكان، أي مكان...سلاما يا إنسان ورفيق وصديق...سلاما أيها الفلسطيني...سلاما يا ملوح!

سقطة حماس السياسية في عملية باب حطة المقدسية!

كتب حسن عصفور/ أدخلت عملية باب حطة في البلدة القديمة بالقدس، التي نفذها الشاب الشهيد محمود عمر كميل، يوم 21 ديسمبر 202، لغة سياسية جديدة لمفهوم العمل المقاوم ضد العدو القومي، عندما سارعت حركة حماس باعتبار تلك العملية، ردا على "عمليات التطبيع" التي حدثت مؤخرا مع إسرائيل.

والحقيقة، ان البيان بذاته، وما تلاه من تصريحات لناطقيها، وبعض فصائل تدور في فلكها (تسمع بها وقت الطلب)، يمثل سقطة سياسية ما كان لها أن تكون، لو أن الأمر حقا يراد به فعل المقاومة، وليس المتاجرة لحساب غير الحساب الوطني الفلسطيني.

من حيث المبدأ، رفض التطبيع يجب أن يكون مبدأ وطني عام، وليس انتقائي يحق لقطر وتركيا والمغرب، وكأنه مشروع، فيما لا يحق لغيرهم، فحماس وبعض فصائل الكلام الفلسطيني، لم تقاوم التطبيع، بل لم تفعل شيئا ضده، بقدر ما رفضت موقفا إماراتيا بحرانيا لا أكثر، ما يشير أن الأمر بذاته متاجرة وليس مقاومة.

ولكن، الأخطر من تلك الحالة "الانتقائية" السياسية، هو أن يتم التعامل مع المقاومة وفقا للحاجة الخاصة، وليس للمصلحة الوطنية، فحماس التي تصرخ ليل نهار أنها غير قادرة على تنفيذ مقاومة ضد المحتل في الضفة والقدس وحيفا وعكا وتل أبيب (كما كانت مع نشوء السلطة الوطنية 94 19– حتى 2005)،

بسبب "التنسيق الأمني"، وجدت فورا ضآلتها لتنفيذ عملية ما لغرض ما، خارج الحساب الداخلي.

عملية "باب حطة"، كشفت ان حماس تتعامل مع العمليات العسكرية بحسابها الذاتي، وكشفت أكذوبة عراقيل "التنسيق"، وهو ما يمثل إساءة مباشرة لها قبل غيرها، وكان لها أن تتعامل معها كفعل وطني ردا على الجرائم المتواصلة تهويدا وقتلا وجرائم استيطانية، لكنها لم تر في ذلك ما يستحق تنفيذ عملية ما، لأنها لا تبحث "صداما" عاما مع دولة الكيان.

المفارقة التي تفضح سلوك حماس السياسي – الأمني، انها تجاهلت كليا الخطوات التركية الأخيرة، في تعزيز العلاقات مع دولة الكيان أمنيا واقتصاديا، وبحث تطبيع شامل بينهما، رغم ان توقيت عملية باب حطة تزامن مع الإعلان التركي، ما يشير الى غياب المصداقية في سلوكها وموقفها.

هل جاء بيان حماس رسالة الى دولة الكيان، (الى جانب ترضية قطر وتركيا والجماعة الإخوانية)، انها لا تبحث تغييرا في المعادلة الشاملة القائمة بينهما منذ عام 2006، (هدوء مقابل مصلحة ومال) في قطاع غزة، بصفته الحالة الكيانية الخاصة، التي من خلالها ستفرض حضورها في المشهد السياسي.

تقزيم هدف عملية باب حطة، ليس جهلا ابدا، بل بوعي كامل الأركان، أن حماس لن تذهب لكسر معادلة الوضع القائم (الستاتيسكو) مع دولة الاحتلال، أن لا عمليات عسكرية كما كانت ما قبل 2005، ولذا حددت طبيعة العملية وهدفها بموقف محدد وبشكل محدد، إطلاق رصاص أصيب شرطي واستشهد المنفذ، وكأن دولة الكيان أدركت تماما الرسالة، فلم تفتح حربا إعلامية كعادتها.

كي لا تصبح المسألة مناورة ساذجة توقفوا، فعندما تستبدل الوطنية بالحزبية تبدأ حالة الانكسار العام...!

ملاحظة: سلكت الحركة الإخوانية في القائمة المشتركة سلوكا "شاذا" بتحالفها السري مع نتنياهو...وهل من جديد..ناصر قالها من زماااان الإخوان بلا أمان..فهل يعي من لا يعي طوعا!

تنويه خاص: مستشار دولة الكيان للأمن بن شبات تفاخر بأن أصله مغربي...تحدث بلهجتها في خطابه أكثر من لغته العبرية...مظهره كان متوسلا مش "منتصرا" ...غريبة!

سلوك "الرسمية الفلسطينية" في زمن التطبيع..ماذا بعد!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف أمام سلوك الفصائل الفلسطينية كافة من تطورات المشهد "التطبيعي العربي"، الذي تسارع بتسارع بيانات الحشو الكلامي، غير المتناسقة، والخالية من "المصداقية" كونها تذهب حسب "الهوى المالي – التحالفي"، لذا لم تترك أثرا ملموسا على مسار بات أقوى مما اعتقد غالبية شعوبنا العربية، وانتقل من "الخيال المستحيل" الى "الواقع القائم".

ما يهم الفلسطيني وكذا العربي، موقف "القيادة الرسمية"، التي لها دون غيرها حق التمثيل، فمن تابع سلوكها مع أول إعلان تطبيعي صادم، من قبل دولة الإمارات حتى المملكة المغربية، سيجد فجوة سياسية كبرى، حيث فتحت مع الأولى حربا بلا هوادة، ولم تترك وصفا دون أن تضعه سمة لذلك الفعل، وفتحت لها وسائل إعلام دولة قطر، الأكثر تطبيعا ساما سياسيا وإعلاميا مع دولة "العدو القومي"، الى صمت كلي عن خطوات المغرب.

من حيث المبدأ، حق وكل الحق أن تعلن "القيادة الرسمية الفلسطينية" (التعبير هنا مجازي جدا) موقفها من التطبيع المفاجئ، خارج سياق مبادرة السلام العربية، في سياق سياسي وبلا أن يذهب لكسر "خطوط حمراء" في العلاقات التي ستكون لاحقا، فيما كان صمتها المطلق مع المغرب والسعودية (التي تسير بخطوات متعرجة)، أيضا حق سياسي لها، ولكن الصمت مع الضجيج السابق بات بذاته "محل تساؤل"، هل الأمر موقف من التطبيع الضار أم من دول ودول حسب "هوى خاص".

وبعيدا عن مناقشة لما وكيف وهل لموقف "القيادة الرسمية"، وبلا أي ملامة أو ملطمة كيدية يمكن أن تفتح عليها للنيل منها ليس صوابا سياسيا بل انتقاما

سياسيا، كما حاول بعض إعلاميي الخليج فعل ذلك، فالأمر الرئيسي راهنا، وبعد التطبيع المغربي الكامل غير المفاجئ ابدا، والذي كان ثمنه الصريح الصحراء مقابل بعض فلسطين، بات واجبا أن يصدر بيانا واضحا حول ما كان وما سيكون.

وما يجب القيام به وبلا تردد أو "ارتعاش" كما هو معلوم، وبوضوح كامل:

عربيا:

* إعلان صريح وليس "سري" بعودة سفراء فلسطين مع الإمارات والبحرين، دون تردد أو مماطلة، خاصة وأن سفير فلسطين في البحرين موجود بها منذ زمن، لكنه لا زال بلا إعلان رسمي، وكأن الأمر يحمل "شبهة سياسية".

* بيان سياسي لتوضيح الموقف الرسمي مما كان، وأنه لم يكن نيلا من "سيادة" بل نقدا لسياسة"، ولو تطلب الأمر اعتذارا عن بعض الاساءات والتطاول فتلك شجاعة وليس نقيصة.

* طلب زيارة رسمية للرئيس محمود عباس الى أبو ظبي والمنامة، لفتح نقاش شامل حول القادم، وليس حول ما كان، بما يمكنه أن يخدم المسار السياسي الذي يتم التحضير له.

* تنسيق مع مصر والأردن، لتشكيل إطار عربي متفق عليه، كرديف للرباعية الدولية، يصبح عمليا "المطبخ السياسي" تحضيرا لمرحلة بايدن والتطورات القادمة، وبعضها قد يكون عاصفا جدا.

فلسطينيا:

* إعادة الاحترام للمؤسسة الرسمية، تنفيذية وحكومة وإطار "قيادي"، كي تعود صاحبة قرار وليس "شاهد زور" لقرار.

* دعوة المجلس المركزي فورا لاستكمال "شواغر التنفيذية" وتوزيع الحقائب بما يتوافق والمرحلة القادمة، والانتظار الطويل نال من الإطار كثيرا، وصل لوصفه من قبل إعلام عبري وغربي بأوصاف لا تليق بفلسطين، والحقيقة أن التأخير لا مبرر له، ويحمل سمة "قبلية" شاذة.

* وضع خريطة طريق سياسية كاملة للمرحلة المقبلة، بلا غموض أو التباسية، وتحديد الهدف بالذهاب الى "الحل الممكن" برعاية دولية عربية.

* دراسة اتخاذ بعض الخطوات التي ترفع من شأن القضية في العلاقة مع دولة الكيان، وبلا تكرار ما يتعلق بالاعتراف المتبادل ومكانة دولة فلسطين.

* فتح باب حوار وطني شامل، وليس انتقائي، انطلاقا مما اتفق عليه رسميا يناير 2017 في بيروت، وليس غيره، والابتعاد كليا عن "البهرجة الإعلامية الكاذبة"، وتكون مصر الراعي والمنظم، وليت الجامعة العربية تكون طرفا في ذلك الحوار.

* عدم ربط المسار السياسي بمسار الحوار السياسي، كي لا يستخدم أحدهما ضد الآخر، بما يلحق ضرر واضح على القضية الفلسطينية.

* خلال ذلك يجب عودة عقد لقاءات "القيادة" بما يساهم في تعزيز مسار الحوار، خاصة وأنها كانت الإطار الفاعل في لحظات مفصلية.

* بالتوازي، التحضير لدورة مجلس وطني جديد، بعيدا عما سبق في يناير 2018، مجلس يكون إطارا لتجديد "الشرعية الفلسطينية"، ويفتح الباب رسميا لإعلان دولة فلسطين، وتشكيل برلمانها وانتخاب رئيسها وحكومتها.

ما هو قادم سياسيا لن يقف منتظرا المترددين والمرتعشين أي كانت "أحلامهم"...فقطار المستقبل القريب أسرع من تفكير البلادة السياسية.

ملاحظة: تهنئة خاصة سياسية وشخصية الى الرفاق في الجبهة الشعبية، أعضاء وأصدقاء..الى روح الزعيم جورج حبش وغسان كنفاني وأبو علي مصطفى وكل شهداء أحد رفاع الثورة والمنظمة.سلاما..لتكن الذكرى مناسبة تصويب طال انتظارها!

تنويه خاص: أحسنت أجهزة الأمن في الخليل بمنع النيل من "هيبة" السلطة...وما يجب أن يكون درسا لمن يعتقد أنه قد يستفيد من جيش عدو لطعن أمن سلطته...فلا تكونوا كالمستجير من الرمضاء بالنار!

"صفقة الأسرى".. هل تنقذ حماس ونتنياهو؟!

كتب حسن عصفور/ مجددا، وبشكل يبدو أنه مفاجئ، عادت صفقة الأسرى بين حركة حماس ودولة الكيان لتحتل مساحة إخبارية، كمؤشر الى أنها أصبحت قيد التداول، خاصة بعد زيارة الوفد الأمني المصري لغزة وتل أبيب.

احياء الصفقة مجددا، جاء في توقيت سياسي حساس، وكأن طرفيه يبحثان عن "مكاسب ما" في ظل ملامح أزمة تحيط بكل منهما، فحماس بعد أن توقفت حركة "التصالح"، التي اعتقدت أنها قطارها السريع لـ "خطف" مكاسب جديدة، في المنظمة والسلطة، وأن حركة فتح أصيبت بـ زهايمر سياسي"، لم تعد قادرة عن استكمال قيادتها التاريخية للشعب الفلسطيني، سلطة ومنظمة، أخذت تستعد لما سيكون من "قادم" يحقق "حلم إخواني عتيق".

فجاءت عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية ودولة الكيان لتشكل "ضربة موجعة جدا" لحركة حماس و"حلمها"، خاصة بعد ترحيب إقليمي ودولي بالخطوة الرسمية الفلسطينية، وما نتج عنها من فتح أبواب سياسية للرئيس محمود عباس وقيادة السلطة، وانتقل النقاش العام من زاوية محلية الى ما هو أكثر عمقا، يتعلق بحل الصراع المزمن، برؤية تقاربية وآلية جديدة.

الى جانب أزمات قطاع غزة، متعددة المظاهر وكأن الحصار بات حاضرا في مختلف مظاهر الحياة، وهو ما تحاول دولة الكيان استغلاله، فنشرت عبر وسائل إعلامها أن الثمن الأساسي للصفقة يتمثل في تقديم المساعدات لمواجهة كورونا، وأنها لن تكون كـ "صفقة شاليط" تحت كل الظروف، من حيث عدد الأسرى المفرج عنهم، أو نوعية الأسماء المقترحة من حماس.

من الصعب أن توافق حركة حماس على "الشروط الإسرائيلية" كثمن لصفقة كانت تراها "الدجاجة التي ستبيض لها ثمنا سياسيا" يمنحها قوة مضافة في المشهد الفلسطيني، وليس أن تختزل في مساعدات طبية ومظهر تجميلي في إطلاق سراح بعض الأسرى، رغم حاجة الحركة الكبيرة لإتمام الصفقة، بعد أن فقدت كثيرا من آمالها التي بنتها على مسار التصالح مع فتح، وما سيكون من

تطورات إقليمية – دولية مركزية جذرية لإعادة التكوين السياسي، لن تكون جزءا منه، بل قد تدفع ثمنا له.

يمكن لحماس أن تعيد حساباتها لعقد صفقة ما، تقوم لاحقا بتسويقها، كما عادتها، بغير حقيقتها لتظهرها وكأنها الحدث التاريخي الذي فرضته على "العدو القومي"، علها تتمكن عبر الصفقة أن تبقي حضورها غير بعيد عن تطورات المشهد الإقليمي، وأن تؤكد أنها "سلطة موازية" وليس حكومة فحسب.

وبالتأكيد، عقد صفقة تبادل الأسرى دون ثمن كبير قد تكون "هدية خاصة" تقدمها حماس الى رئيس حكومة الكيان في ظل أزمته الخانقة، التي تمهد لخروجه من الحياة السياسية نحو سجن قد يطول، رغم أن ذلك لا يبدو واقعا، أي كانت حقيقة الصفقة، فما أصاب إسرائيل أزمة لا مخرج لها سوى بإنهاء حياة نتنياهو السياسية، أي كانت المساعدات من "أصدقاء"، وما يأمله "حربا ما" تبعد شبح الانتخابات لزمن آخر منتظرا معجزة ما من صديق ما.

صفقة الأسرى لها ما لها لكل من طرفيها، حماس والكيان، لكنها لن تكون "مخرجا" لأزمة يعاني كل منهما...!

ملاحظة: حديث القيادي الحمساوي "الكبير خالص" فتحي حماد عن أوسلو يثير القرف السياسي...فيما وصفه فتح بـ "الطرف الآخر" يثير القرف الوطني"...بينما تهديده لإسرائيل يثير المسخرة الوطنية...صراحة إن بليتم فاستتروا!

تنويه خاص: نصيحة لبعض المتحمسين جدا من "عربنا" للتطبيع مع دولة العدو القومي، أن لا ينصحوا الشعب الفلسطيني...ما له من مخزون كفاحي يكفي لردع محتليه دون "نصائح فضائية"!

"عروبة" ترامب الوحدوية ..ودور مصر القادم؟!

كتب حسن عصفور/ بشكل متواتر، سارعت الإدارة الأمريكية بإرسال كوشنر صهر الرئيس ترامب، الى منطقة الخليج، في جولة قد يكون موضوعها "المفاجأة السياسية الكبرى"، حيث أبدت الإدارة المسؤولة عن التهويد العام، حرصا غريبا على تصليح ذات البين بين قطر صاحبة "الدلال السياسي الأمريكي الخاص" ودول خليجية وخاصة السعودية.

بالقطع، لا يمكن التعامل مع "الحرص" الأمريكي المفاجئ، وعشية مغادرة الرئيس ترامب مقر البيت الأبيض، بأنه يأتي في سياق تصويب "خلل" ما حدث منذ سنوات، ودون البحث في تفاصيل تلك الأزمة، فالسؤال الجوهري الذي يبرز وراء ذلك الحراك، ما هو الهدف الذي تريده واشنطن مما تفعل، وهل حقا يمكن التصديق ما تدعي قولا، أنها حريصة على تصحيح مسار خلاف طال أمده؟!

مراقبة الحركة الأمريكية وتوقيتها الزمني والسياسي، تتوافق بالعمل على خلق "ترتيبات إقليمية" جديدة، وخلق وقائع للقادم السياسي، وربما تكوين "مركز" من بعض دول الخليج، تكون السعودية عامود الأساسي.

بعيدا، عن طبيعة الإدارات الحاكمة في واشنطن، ومن يسكن البيت الأبيض، لكن هناك حقيقة سياسية راسخة لكل الإدارات تتمحور على منع مصر من أن تعود الى ما كانت عليه قبل حرب 1967، وما تبعها من هزيمة سياسية لدورها القومي والإقليمي، مقابل خلق عدة مراكز غير عربية، تمحورت بين دول ثلاثة، إسرائيل، إيران وتركيا، ولا يتعلق الأمر هنا بالشعارات التي تطلقها تلك البلدان، بل بما يمكن لها أن تحد من قيام دولة مركزية إقليمية عربية.

الحركة الأمريكية "المفاجئة"، توازت بشكل واضح مع عودة مصر الى بعض من مكانتها التاريخية، بعيدا عن "السياسة الناصرية"، ولكن بروحها التي صنعت لمصر قاعدة انطلاق مثلت قوة في حصار المشروع الاستعماري المعادي للمنطقة العربية، وهو ما لا يمكن لأمريكا وبعض أدواتها الإقليمية ان تراه وتتفرج بصمت.

عودة مصر تمثل "خطر كامن" على المشروع الأمريكي العام في المنطقة العربية، ليس بالمعني المباشر، كما يرى البعض، بل بالعمق الاستراتيجي الذي بدأت ملامحه تبرز في أكثر من محور وقضية، يمكن ملاحظة أبرزها سريعا:

* الملف الليبي: محاصرة "الرؤية الأمريكية – التركية" بمساعدة قطرية، لفرض نظام "تحالف الإخوان" على النظام السياسي، ما يشكل خنجرا ساما في الخاصرة المصرية، وقد نجحت مصر بتعطيل أبعاد "المؤامرة"، وقلب المشهد كليا، بحيث أصبحت القاهرة ركيزة لبناء "ليبيا القادمة".
* ملف غاز المتوسط: رغم وجود دولة الكيان ضمن الأطراف الموقعة، الا أن تشكيل ذلك المنتدى، ضربة موجعة لتركيا ومحورها، ومحاولة لخلق قوة اقتصادية لمصر دور الريادة به، ما يسمح لها بتعزيز مكانتها الإقليمية، وبعيدا عن عدم "عدائية" أعضاء المنتدى لأمريكا، بل أن الأعضاء يتمتعون بعلاقات جيدة معه، لكن جوهر الأمر ما سيكون انعكاسه لقوة مصر بذاتها، وليس لموقفها.

* الملف الخليجي: رغم أن الحضور المصري ليس مباشرا أو بوضوح كما غيره في ملفات مركزية أخرى، لكن القوة المصرية العسكرية – الأمنية تمثل عمقا استراتيجيا في منطقة باب المندب، والحد من الانتشار الإيراني، وطمأنة بعض دول الخليج، ذات العلاقة المتطورة مع القاهرة، علاقة تظهر حضورا مصريا "هادئا"، لكنه أصبح جزءا من الجغرافيا السياسية في تلك المنطقة، ولا يمكن لأي دولة أن تمارس هوايتها في محاولة تغيير ملامح المشهد مع الوجود المصري.

* ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: بشكل قد يبدو مفاجئا، أعادت مصر محركات قوتها التي هدأت كثيرا، للعمل على صياغة ترتيبات وآليات لحل الصراع الذي لا يمكن للمنطقة أن تشهد استقرارا دون نهايته، فكانت زيارة الرئيس عباس الى القاهرة، وتنسيق عال مع الأردن، الى جانب الرباعية الدولية وفرنسا وألمانيا، حراك يهدف لوضع قواعد مختلفة عما كانت بلورة "حل ممكن"، وهو دور تعارض كليا مع مضمون الحل الأمريكي، وصفقة ترامب.

* ملف السودان وأفريقيا: لسنوات طويلة غابت مصر عن التأثير على المشهد الأفريقي، وارتبكت علاقتها بالسودان، في زمن سنوات التحالف الإخواني وحكم البشير، وضعف دورها كثيرا في القارة الأفريقية، بعد ان كانت مصر عنوان

لكل بلدانها، وتمكنت خلال فترة قصيرة من تصويب مسار علاقاتها، وتعزيز مكانتها على طريق استعادة كثيرا من دورها في القارة الأفريقية.

* وهناك ملفات مترابطة دولية، مع روسيا والصين وأوروبا، يمكن ملاحظة تغير طابعها، بحيث بدأت تعيد لمصر بعض من مكانتها المركزية.

ملامح، بروز مصر وعودة مكانتها الإقليمية، يدق "ناقوس" إزعاج حقيقية للمشروع الأمريكي العام، القائم على منع وجود أي دولة عربية بمكانة إقليمية، كما هي إيران، إسرائيل وتركيا، لحسابات استراتيجية، ورغم ما يبدو من تناقض المشهد بين تلك الدول، لكنها لا تمثل تهديد حقيقيا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

هل تعيد واشنطن انتاج بعض محاورها القديمة بشكل مستحدث، والعمل على تطويق مصر الدور والمكانة...تلك هي المسألة التي تستحق قراءتها من التطورات الأخيرة، و"وحدوية ترامب" العروبية المفاجئة!

ملاحظة: هتاف شبيبة رام الله، خلال تشييع الطفل الشهيد أبو عليا، فليسقط غصن الزيتون، كان المشهد الأبرز في ذلك الحدث...على قيادة فتح أولا والسلطة ثانيا إعادة قراءة تلك الرسالة جيدا...وقبل الندم السياسي!

تنويه خاص: موظفي قطاع غزة يعيشون حالة "هلع خاصة" على مصير رواتبهم..هل تحضر المساواة أم تستمر حركة "تمييز الراتب العنصري"...الرد بشنطة الوزير الأول وكمبيوتره!

فصائل "اليأس السياسي" و"إدارة غزة المركزية"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حركة "حماس" تمكنت من تمرير رؤيتها الخاصة لتسيير المشهد في قطاع غزة، وفقا لمخططها الخاص، بإقامة "إدارة مركزية وطنية لحكم القطاع" عبر تشكيل "تحالف فصائلي، يكون قوة دفع لما قدمه رئيسها السابق خالد مشعل، باعتبار ذلك "بديلا وطنيا".

لا يوجد مفاجآت في خطة حماس "المستحدثة"، بعد أن تأكدت الحركة وحلفائها الإقليمين، خاصة تركيا وقطر والجماعة الإخوانية، ان "الرئيس الصديق" ترامب ذهب مع ريح بايدن، وأن القادم الأمريكي ليس هو ذاته من كان يوما "حلما" في شخصية أوباما، ما يفرض تطويرا في السلوك السياسي.

فكرة "إدارة غزة المركزية" بمشاركة فصائلية، خطوة استباقية علها تمثل جدارا واقيا لما سيكون من تطورات سياسية، بدأت تلوح بالأفق، ولذا استغلت حركة حماس، قرار الرئيس محمود عباس بإعادة العلاقات مع إسرائيل، دون أسباب مقنعة، مكتفية بأنها "رسالة حسن نوايا" لما سيكون أمريكيا ودوليا، وعلها قد حققت جزء هام مما رغبت.

لكن مقابل الترحيب العالمي والعربي بالخطوة الرسمية، فقد كان "الغضب الفلسطيني الداخلي" شاملا مختلف القوى، بما فيها "حلفاء فتح" في منظمة التحرير، ما أدى الى ارباك المشهد، فذهب من تلك الفصائل للحديث باتجاه "الطلاق السياسي" مع السلطة وفتح، وتعزيز تشكيل "جبهة مقاومة مضادة".

مواقف بدأت وكأنها "ردا ثوريا" على الخطوة "التنازلية"، لكن حقيقة الأمر أنها أكثر خطورة وطنية، مما أقدمت عليه السلطة بعودة علاقاتها مع دولة الكيان، كونها تؤسس لمرحلة انفصالية كيانية، ليس من طرف حماس التي عملت منذ "خطفها" القطاع فقط، بل بمشاركة قوى ذات تاريخ خاص في الثورة والمنظمة، رغم أن منها من شارك في كل "انشقاق سياسي" ما قبل تشكيل السلطة الوطنية عام 1994، ولم تنتج مواقفها تلك خيرا وطنيا.

حركة حماس، لم تتقدم بمشروع انفصالي صريح، فهي تدرك تماما، أن كل من به خلية وطنية لن يقبل ذلك، بل وسيقوم بفتح نيرانه عليها بكونها تخدم المشروع المعادي، ولذا أخذت في تبديل المظهر الانفصالي من بعده السياسي الى بعد جديد، فكان "فايروس كورونا" السلاح الجديد لتلك الخطوة المرجوة، بإقامة الكيانية الخاصة.

لجوء حماس، مع فصائل في قطاع غزة لتشكيل ما أسمته "لجنة طوارئ وطنية" لمتابعة فايروس كورونا، هي الاسم السري لتحديث الخطوة الانفصالية، وبالقطع

لا يمكن لفلسطيني ان يرى في الفصائل السياسية أداة ردع لمواجهة الفايروس، بل هو تعبير يحمل كل مظاهر السخرية من الوعي الفلسطيني.

وافتراضا، ان "الفصائل" الراغبة بالمشاركة بدافع "طبي"، فهل يمكن تشكيل لجنة عليا في قطاع غزة منفصلة عن السلطة المركزية لا يمثل خطرا سياسيا، وهل يمكن التعامل مع مواجهة الخطر بأدوات بعيدا عن وزارة الصحة المركزية.

ربما يقال أن تلك "فكرة" لم تتبلور بعد، وإن كانت كذلك فمبدأ التفكير والمناقشة بذاته يمثل "جريمة سياسية"، ما كان يجب السماح بوضعها ضمن جدول أعمال فصائل تدعي أنها تعمل على تشكيل "جبهة مقاومة شعبية"، دون أن تدرك أن تلك الجبهة المرجوة مكانها المركزي في الضفة الغربية وليس في "شاليهات" بحر قطاع غزة.

قبل فوات الآوان، على فصائل الثورة والمنظمة أولا، والجهاد ثانيا، أن تقف لتفكر جيدا وجديا في تكتيكات "حماس" الأخيرة، خاصة بعد مقترح خالد مشعل، وحركة الهواتف التي يقوم بها إسماعيل هنية...

كما بات مطلوبا من حركة فتح، ان لا تعيش في "غرور سياسي" جديد بعد فوز بايدن، رغم الترحيب غير الفلسطيني بما فعلت، فتحصين الداخل الوطني أكثر ضرورة، ولا يجب التعامل مع قوى رئيسية على الطريقة الترامبية من خلال تغريدات صماء.

دوما يقال جهنم السياسية مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة، الذين يتم استخدامهم لأفكار غير طيبة!

ملاحظة: يبدو أننا أمام حركة "تطبيع سعودي ناعم" على الطريقة القطرية...السماح بمرور الطائرات من الأجواء خدمة سياسية – اقتصادية للكيان...عشان هيك بلاش الحكي عن "الطهارة السياسية"!

تنويه خاص: مطلوب من د. محمد اشتية توضيح حقيقة استمرار صرف الرواتب على قاعدة "التمييز الجغرافي"...فلو صدق الكلام فتلك اسمها "عنصرية وظيفية" تخدم قاطرة "الانفصالية الحمساوية"!

فضيحة "أجندة حماس المدرسية" وأعياد الميلاد!

كتب حسن عصفور/ في ظاهرة هي الأولى العلنية من فصيل "حاكم" في قطاع غزة، تقوم وزارة "أوقاف" حماس بنشر بيان يدعو في عنوانه الى تنظيم فعاليات لـ "الحد من الاحتفالات بعيد الكريسماس"، لا تحتاج الى الذهاب الى داخل النص لتقرأ، فالمسألة غاية في الوضوح، الهدف والوسيلة.

الحقيقة، كان الظن أن تسارع الحركة الإسلاموية الى سحب البيان "العار" واعتباره غير دقيق، من باب حفظ ماء الوجه السياسي لفعلة شائنة وطنيا بكل المعايير التاريخية والدينية في بلد المسيح، الذي يتفخر بها كل فلسطيني، لما منحها ذلك مكانة خاصة في الكوكب الأرضي.

ولكن، وتلك فضيحة مضافة، بدلا من قيامها بما يجب أن تقوم به، ذهبت لتوجيه الاتهامات لكل من اعتبر بيانها بابا لـ "فتنة" وتحريض صريح ضد المسيحيين (مصطلحهم الرسمي في أوقاف حماس النصارى)، وحاولت في بيان أول توضيح ما لا يوضح، ثم خرج من بين ناطقيهم من يقول عن علاقة بين مسلم ومسيحي، وختمت حماس بتهديد أمني لكل من ينتقد بيان الفتنة – العار.

ثلاثة بيانات لم تقرأ كلمة تعتذر أو تسحب بيان "الفتنتين"، وكأن الأمر حدثا عابرا سيتم نسيانه كما كل ما فعلت ضد النسيج الوطني، ووحدة الكيانية الفلسطينية، التي قدمت خدمة كبرى لمشروع التهويد، بفصل قطاع غزة عن الضفة، وذلك لم يعد تقدير سياسي أو استنتاج سياسي، بل نصا صريحا نطقه في غفلة الحديث، نائب رئيس حكومة حماس يوم السبت 19 ديسمبر 2020 السماك، بقوله أن العلاقة مع حكومة الضفة هي انفصال تام.

يبدو، ان حركة حماس تعتقد كما كل الحركات الباطنية، أن الزمن كفيل بتجاوز الكوارث والنكبات، دون أن تتذكر أن أصل المصائب هي تلك الثقافة الاستهبالية التي سادت بقايا الوطن، وأن قطاع غزة، قبل غيره من مكونات البقايا، يعيش حالة ظلامية شاملة، بات الخروج من المعبر لأي اتجاه بمثابة "فرحة شعبية"، والحصول على العمل نصرا شخصيا، فيما الكرامة التي ميزت أهل القطاع أصبحت اتهاما، وبالقطع حالة التكافل والترابط المجتمعي تحولت الى شبهة يمكن ملاحقة فاعليها.

الإشكالية التي تحكم مسار حماس الاعتماد على قوة أمنية متعددة الأركان، تحولت وظيفتها من مواجهة "عدو قومي" الى مطاردة كل من يرى في سلوكها فعل انفصال وطني، وكل غضب شعبي أي كان حجمه يواجه بالقوة العاتية المعروفة بالأمن والقسام.

ولاكتمال فضيحة الفتنة الدينية، أقدمت ذات الحركة الإسلاموية على توزيع "أجندات مدرسية" تتحدث عن الرموز الوطنية التاريخية في فلسطين، تجاهلت، وبوقاحة نادرة، اسم الخالد الشهيد الرمز ياسر عرفات المؤسس لسلطة تتنعم منها حماس، وتتفاخر بما تدير حكما وحكومة، بكل امتيازاتها وفسادها الذي لم يعد سرا، ومعه تجاهلت كل قيادة الثورة الفلسطينية من كل فصائل العمل الوطني.

"فضيحة الأجندة" و"فضيحة الكريسماس" هي ترجمة لمحاول كتابة رواية غير الرواية الوطنية، ما يستوجب العمل بكل السبل للتصدي له، فما حدث خلال 24 ساعة من فضيحتين ليس سهوا أو صدفة، بل ثقافة تنمو لتكريس رواية لكيان جديد، يكون أداة سامة في ظهر المشروع الوطني...

تذكروا بدايات حماس لتعرفوا ما هو آت...عل البعض الجبان المتردد يدرك ما سيكون!

ملاحظة: اللقاء الثلاثي المصري الفلسطيني الأردني جرس انطلاقة سياسية جديدة... الخوف أن التحضير الداخلي لا زال "غائبا" عن وعي الاستعداد، وتعود ريما الى عادتها في الكلام وغيرها يرتب عنها!

تنويه خاص: التقدير قبل التهنئة للصديق محمد بركة، ليس لإعادة انتخابه رئيسا للجنة قيادة جماهير شعبنا في الجليل والمثلث والنقب، بل ذلك الإجماع الفريد لشخصه ودوره...الى الأمام خدمة لقضية وجسرا لمكونات شعب يا "رفيق"!

فضيحة "أجندة حماس المدرسية" وأعياد الميلاد!

كتب حسن عصفور/ في ظاهرة هي الأولى العلنية من فصيل "حاكم" في قطاع غزة، تقوم وزارة "أوقاف" حماس بنشر بيان يدعو في عنوانه الى تنظيم فعاليات لـ "الحد من الاحتفالات بعيد الكريسماس"، لا تحتاج الى الذهاب الى داخل النص لتقرأ، فالمسألة غاية في الوضوح، الهدف والوسيلة.

الحقيقة، كان الظن أن تسارع الحركة الإسلاموية الى سحب البيان "العار" واعتباره غير دقيق، من باب حفظ ماء الوجه السياسي لفعلة شائنة وطنيا بكل المعايير التاريخية والدينية في بلد المسيح، الذي يتفخر بها كل فلسطيني، لما منحها ذلك مكانة خاصة في الكوكب الأرضي.

ولكن، وتلك فضيحة مضافة، بدلا من قيامها بما يجب أن تقوم به، ذهبت لتوجيه الاتهامات لكل من اعتبر بيانها بابا لـ "فتنة" وتحريض صريح ضد المسيحيين (مصطلحهم الرسمي في أوقاف حماس النصارى)، وحاولت في بيان أول توضيح ما لا يوضح، ثم خرج من بين ناطقيهم من يقول عن علاقة بين مسلم ومسيحي، وختمت حماس بتهديد أمني لكل من ينتقد بيان الفتنة – العار.

ثلاثة بيانات لم تقرأ كلمة تعتذر أو تسحب بيان "الفتنتين"، وكأن الأمر حدثا عابرا سيتم نسيانه كما كل ما فعلت ضد النسيج الوطني، ووحدة الكيانية الفلسطينية، التي قدمت خدمة كبرى لمشروع التهويد، بفصل قطاع غزة عن الضفة، وذلك لم يعد تقدير سياسي أو استنتاج سياسي، بل نصا صريحا نطقه في غفلة الحديث، نائب رئيس حكومة حماس يوم السبت 19 ديسمبر 2020 السماك، بقوله أن العلاقة مع حكومة الضفة هي انفصال تام.

يبدو، ان حركة حماس تعتقد كما كل الحركات الباطنية، أن الزمن كفيل بتجاوز الكوارث والنكبات، دون أن تتذكر أن أصل المصائب هي تلك الثقافة الاستهبالية التي سادت بقايا الوطن، وأن قطاع غزة، قبل غيره من مكونات البقايا، يعيش حالة ظلامية شاملة، بات الخروج من المعبر لأي اتجاه بمثابة "فرحة شعبية"، والحصول على العمل نصرا شخصيا، فيما الكرامة التي ميزت أهل القطاع أصبحت اتهاما، وبالقطع حالة التكافل والترابط المجتمعي تحولت الى شبهة يمكن ملاحقة فاعليها.

الإشكالية التي تحكم مسار حماس الاعتماد على قوة أمنية متعددة الأركان، تحولت وظيفتها من مواجهة "عدو قومي" الى مطاردة كل من يرى في سلوكها فعل انفصال وطني، وكل غضب شعبي أي كان حجمه يواجه بالقوة العاتية المعروفة بالأمن والقسام.

ولاكتمال فضيحة الفتنة الدينية، أقدمت ذات الحركة الإسلاموية على توزيع "أجندات مدرسية" تتحدث عن الرموز الوطنية التاريخية في فلسطين، تجاهلت، وبوقاحة نادرة، اسم الخالد الشهيد الرمز ياسر عرفات المؤسس لسلطة تتنعم منها حماس، وتتفاخر بما تدير حكما وحكومة، بكل امتيازاتها وفسادها الذي لم يعد سرا، ومعه تجاهلت كل قيادة الثورة الفلسطينية من كل فصائل العمل الوطني.

"فضيحة الأجندة" و"فضيحة الكريسماس" هي ترجمة لمحاول كتابة رواية غير الرواية الوطنية، ما يستوجب العمل بكل السبل للتصدي له، فما حدث خلال 24 ساعة من فضيحتين ليس سهوا أو صدفة، بل ثقافة تنمو لتكريس رواية لكيان جديد، يكون أداة سامة في ظهر المشروع الوطني...

تذكروا بدايات حماس لتعرفوا ما هو آت...عل البعض الجبان المتردد يدرك ما سيكون!

ملاحظة: اللقاء الثلاثي المصري الفلسطيني الأردني جرس انطلاقة سياسية جديدة... الخوف أن التحضير الداخلي لا زال "غائبا" عن وعي الاستعداد، وتعود ريما الى عادتها في الكلام وغيرها يرتب عنها!

تنويه خاص: التقدير قبل التهنئة للصديق محمد بركة، ليس لإعادة انتخابه رئيسا للجنة قيادة جماهير شعبنا في الجليل والمثلث والنقب، بل ذلك الإجماع الفريد لشخصه ودوره...الى الأمام خدمة لقضية وجسرا لمكونات شعب يا "رفيق"!

"لصوص الكيان قادمون"... يا عرب!

كتب حسن عصفور/ قبل ان تفتح بعض بلادنا العربية "أبوابها" للإسرائيليين وخاصة اليهود منهم، نشرت صحف غربية عن سلوكهم في بعض بلدان أوروبا، وأنهم باتوا "السياح الأكثر" خلقا للمشاكل والسرقات ولم يعد مرغوب بهم، في كثير من فنادقها.

وبعد أسابيع من توافد "السياح الإسرائيليين" الى دبي، المدينة الصاخبة جدا والجاذبة جدا، نشرت الصحيفة الأكثر انتشارا في دولة الكيان، "يديعوت أحرنوت" تقريرا لها عما حدث مؤخرا في فنادق دبي من قبل "إسرائيليين"، كشفت فيه عن سرقات بعد أن قيام إدارة الفندق تفتيش "حقائب السواح الإسرائيليين".

رجل أعمال إسرائيلي وصف المشاهد التي رآها بأم عينه، "شعرت بالفزع عندما وجدت في بهو الفندق إسرائيليين يتم فتح حقائبهم قبل تسجيل المغادرة للبحث عن أشياء مسروقة من الغرف، رأيت مجموعة من الشباب وقد كدسوا المناشف وغلاية في حقائبهم، كما تم العثور في حقيبة سائحة إسرائيلية على مصباح، لا يتعدى سعره بضعة شواكل".

أحد مدراء الفندق، قال ملخصا حالة اللصوصية، " "نستضيف آلاف السياح من جميع دول العالم، بعضهم يحدث مشاكل، لكننا لم نشاهد من قبل سرقة الأغراض، يسرقون المناشف، وأكياس شاي وقهوة وحتى مصابيح".

تخيلوا، لو كان من قام بذات الفعل من جنسية عربية، فلسطيني، مصري، سوري أو لبناني، كيف يمكن أن يكتب عن هؤلاء عبريا وعربيا، وهل كان التعامل سيكون بذات المقياس في التعامل مع اللصوص من الكيان الإسرائيلي، ربما نعم وربما لا، وقد يتم طردهم أو منعهم لاحقا من العودة، أو اتخاذ إجراء ما، لكنه بالقطع لن يكون كما حدث مع هؤلاء السياح اللصوص.

الغريب، أن إعلام دبي لم يتطرق الى تلك الحالات اللصوصية، وتجاهلها، مع أنها حدث مثير لسببين، انها جريمة فريدة وملفتة، وأنها من سواح يحضرون للمرة الأولى لم يُراعوا "أدب السياحة".

دروس اللصوصية، لا تقف عند مظهر واحد، بل هي جزء من "سلوك عام" يرتبط بسلوك عام لغالبية سكان الكيان، الذين تتعمق كراهية للآخر والعنصرية تجاه "غير اليهود"، وان "فرحهم" بالتطبيع ليس محبة وودا كما يحاول البعض تسويقه، بل فعل استعلائي بأنهم تمكنوا أخيرا من "كسر جدر" كانت تحاصرهم، ولعل ما يحدث من جمهور فريق بيتار الرياضي تجاه المالك الإماراتي هي عنصرية مكثفة جدا للحقيقة السياسية السائدة في دولة الكيان، المستندة الى قانون أسموه "دولة اليهود"، دفعت بإبراهام بورغ الشخصية السياسية البارزة، كان رئيسا لـ "الوكالة اليهودية" والكنيست الإسرائيلي أن يتبرأ من يهوديته بعد سبق أن نعى "الصهيونية" عام 2007، لتعمق العنصرية قانونا وسلوكا في الكيان.

اللصوصية اليهودية في إسرائيل باتت "مكون ثقافي"، فكل ما يمكنهم سرقته يصبح "حق"، ولا يقتصر الأمر على فلسطين الأرض والتراث، بل على المحيط لتقديم "رواية بديلة" ضمن حركة تزويرهم العام.

التطبيع بكل ما به من مساوئ سياسية مع دولة الكيان دون ثمن مسبق، سيترك بابا يمكنه أن يعري حقيقة غالبية يهود إسرائيل...واللصوص قادمون يا عرب!

ملاحظة: رحل حاتم علي، المخرج والفنان صاحب الإنتاج الفني التاريخي الأبرز عربيا، أبو "التغريبة الفلسطينية"، التي حذفتها إدارة قناة سعودية من برامجها ترضية لغير العرب، رحل حاتم وترك كنزا من الإبداع سيبقيه مع الحياة!

تنويه خاص: كأنه الكيان أصيب بزلال "الفتفتة السياسية"... كل من هو غاضب من الفاسد الأكبر أعلن حضوره بشكل أو بآخر...يصير ما يصير المهم يصير حذف اللص الكبير وإرساله الى سجن بلا عودة!

من "المقاومة الشعبية" الى "المقاومة الكلامية"!

كتب حسن عصفور/ أقدمت الإدارة الأمريكية على "جس نبض" الفعل الفلسطيني وحدوده، قبل عرض خطتها التهويدية في الضم، بنقل سفارتها الى القدس، واعترافها بها عاصمة لدولة الكيان، الخطوة التي لم تقدم عليها أي من الإدارات ما قبل ترامب منذ عام 1948، وكانت تعتبر كـ "التفجير الصاعق" الذي قد يسبب حريقا يفوق قدرة أمريكا على اطفاءه.

واكتشفت أمريكا، وكذا إسرائيل، ان المسألة مرت وسط ضجيج كلامي كبير جدا، كاد أن يحرر أمريكا من "الإمبريالية"، ويعيد لها روح الحرية الإنسانية، التي فقدتها عبر طغمة رأس المال، ولكن "حرب الكلام الناري"، لم يترافق مع أي "خطوة عملية واحدة" يمكننها أن تعيد صواب واشنطن السياسي، لتفكر بعدم المضي بخطوتها "الغبية – العدوانية"، رغم شهداء قطاع غزة في ذلك اليوم لكنهم شهداء في مكان لا أثر له على مسار القرار.

وبعد السقوط الكبير للفعل الفلسطيني، سارعت أمريكا بتنفيذ عناصر خطتها التهويدية، لتصبح واقعا كارثيا ينال من "الوحدة الترابية" لدولة فلسطين القادمة، وتكريس لواقع "توراتي" في الضفة والقدس من الصعوبة بمكان، تجاهله في أي حل ممكن.

وكما سقط الفعل الفلسطيني بعد نقل السفارة الأمريكية، كان السقوط الكبير مع تنفيذ خطة ترامب، ولو تم التدقيق في كل ما صدر من قرارات رسمية وبيانات فصائلية، لن تجد "خطوة واحدة" يمكنها المساس بالخطة ومصالح أمريكا، او تشير الى حدوث غضب شعبي فلسطيني، بل أن كل الدعوات لـ "الفعل الشعبي" كانت مهينة للحقيقة الوطنية.

لم تتحول الضفة والقدس لساحات مقاومة شعبية وغضب يفتح باب التفكير للتراجع عن الخطة، ما ساعد كثيرا بأن تمضي خطة الضم والتهويد في طريقها، حتى عرقلها نسبيا رد فعل رسمي عربي، عرقل التنفيذ ولم يلغيه، حتى جاء انتخاب جو بايدن رئيسا وخروج ترامب من البيت الأبيض، ما قد يعيد النظر في "عناصر الخطة الأمريكية" وترتيبات أولوياتها، وليس الغائها كما يعتقد البعض الفلسطيني.

قد يبدو أن خطة ترامب كانت حصريا على فكرة "الضم والتهويد"، وهو ليس دقيقا بل أنها كانت ترتكز في أحد عناصرها الى فتح حركة "التطبيع" الرسمية العربية مع إسرائيل، وبما يتجاوز "عقدة" أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، ولا يمكن حدوث تطبيع عربي دون حلها، وفقا لمبادرة السلام، حتى بدأت حركة التسارع المفاجئة، ويبدو أنها لن تتوقف.

مبدئيا، من حق كل وطني فلسطيني أن يرى فيما يحدث "خيانة سياسية" للقضية المركزية، و"طعنة كبرى" لنسيج الترابط القومي في العلاقة مع العدو القومي، ولكن، السؤال هل حقا قدمت الفصائل الفلسطينية بكل مسمياتها، ومنها فصيلي حكومة في الضفة والقطاع، أي فعل حقيقي يعرقل قاطرة "ثلاثية التهويد والضم والتطبيع"، وهل لدولة كأمريكا ودولة الكيان ودول عربية ان تهتز من كل "بيانات الحشو الكلامي" أي كانت لغتها وتهديداتها دون أن يصاحبها فعل مباشر.

كيف يمكن مواجهة تلك "الثلاثية"، والضفة والقدس وقطاع غزة تخلت عما ميز الشعب الفلسطيني من مظاهر الغضب، فلم تشتعل الأرض تحت "أقدام الغزة والمحتلين والمطبعين"، لم تشهد الضفة الغربية مظاهرة شعبية واحدة شارك بها "آلاف" رافعين راية الوطن الفلسطيني رافضين "مؤامرة "الثلاثية"، وكل ما كان مشاهد متناثرة بلا روح كفاحية...

ولن نذهب للحديث عن الانقسام و"مكذبة التصالح"، وما يدبر كل منهما للآخر، فالاكتفاء بغياب الفعل هو الإدانة الكبرى لتلك الفصائل، التي انتقلت فعليا من دور "المقاومة الشعبية" الى "المقاومة الكلامية".

باتت واقعيا، فصائل البيان والتهديد لغة، والحفاظ على ما لها من مصالح وامتيازات في الحكم فعلا.

فهل يمكن لواقع كهذا أن يشكل "عائقا حقيقيا" لـ الثلاثية"...تلك هي المسألة التي أصبحت تستحق التفكير ما قبل القادم السياسي الكبير!

ملاحظة: لا زال السؤال عن التمييز في الرواتب جغرافيا بلا جواب..لا زال اتهام بعض قيادات فتح نقل مكان اقامتهم ورقيا بلا جواب..الصمت تأكيد.. ولو كانت فتلك "فضيحة من نوع فريد".. حلوها بلا ما تنحلوا!

تنويه خاص: "مستر" بيبي المتباهي جدا باتفاقات "التطبيع" لا يستطيع السفر للاحتفال بها جبنا أمنيا ورعبا سياسيا...لا تطبيع ولا تمييع يمكنه "تمنيع" رحيل الفاسد الكبير!

مناورات "الركن البديل" الحمساوية...!

كتب حسن عصفور/ بعد ما يقارب 14 عاما على انقلاب يونيو 2007، وثلاث حروب تدميرية على قطاع غزة شنتها دولة الكيان الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثة أعوام على إطلاق مسيرات كسر الحصار ثم تحولها "الفجائي" لمسيرات ضد الضم، وثلاث سنوات على "صفقة ترامب" بما فتح شهية الاستيطان كما لم يسبق لها مثيلا، قررت حركة حماس أن تعلن عن مناورات عسكرية بمسمى "الركن الشديد"، تحت غلاف "غرفة مشتركة" لم تنفذ يوما عملية واحدة ضد الكيان، عدا بيانات متناثرة جدا تقل عن عدد أصابع اليد.

ما قبل ذلك الاستعراض، أطلقت حركة حماس حملة إعلامية فاقت كل ما كان من حملات سابقة، لم تكرس مثيلا لها لأي قضية وطنية عامة، بما فيها الأخطر على القضية الوطنية، الخطة الأمريكية للتهويد والضم، المعروفة باسم "صفقة ترامب"، وما نتج عنها من نقل السفارة الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، في كسر "محرم سياسي أمريكي" منذ العام 1948، وما تلاها من استيطان متلاحق.

جاءت "المناورة العسكرية" في ظل حملة سياسية حمساوية، جوهرها تسويق روايتها الخاصة حول المشهد الفلسطيني، لتبدو وكأنها "البديل" الرسمي أو في أضعف حلقاتها "البديل الموازي الرسمي"، بابتلاع منظمة التحرير اعتقادا أنها أوشكت على النهاية القديمة، نتاج "شيخوخة" اصابت حركة فتح بصفتها عامود المنظمة الرئيسي.

خطاب حماس، لم يعد مجهولا أو ملتبسا ابدا، بل هي أكثر الحركات الفلسطينية تعبيرا عما تريد بلا أدنى ذرة ارتباك أو خجل من اتهامها بخدمة المشروع

الأمريكي – الإسرائيلي، فقادتها يواصلون عرض فكرة "البديل" بأشكال متباينة، تسارعت مع انتخاب جو بايدن رئيسا لأمريكا، وما يحمله من توقعات عودة الحضور السياسي للرسمية الفلسطينية، وفتح الباب الأمريكي مجددا لها بعد أشهر عجاف أصابتها.

وجاء بيان الرباعية الدولية الداعي لعودة الحراك السياسي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالتنسيق مع دول عربية، تلاها لقاء ثلاثي مصري أردني فلسطيني ضمن رؤية حراك "الحل الممكن" ما يؤدي موضوعيا الى تعزيز مكانة "الشرعية الرسمية" والرئيس محمود عباس عربيا ودوليا، فيما تنكمش حماس في مناطق خلفية تنتظر ما يمكن أن يتم عبر قناة قطر تركيا، أو الجماعة الإخوانية.

ولذا وجدت حماس أن تعزز حراكها السياسي "البديل / البديل الموازي" بحركة عسكرية في قطاع غزة، لم يكن لها أي قيمة عملية في المواجهة المفترض انها مستمرة، ولخص بيانها الحقيقة بلا رتوش، رسالة تقول لإسرائيل "حذار أن تغيري قواعد الاشتباك" او ان تقومي بعدوان...ملخص مكثف أن جوهر الأمر ليس فعلا إيجابيا بل رسالة أن الأمر الجوهري لغير إسرائيل، بان قطاع غزة سيبقى منفصلا بقيادة حماس، بات له "جيشا عسكريا مسلحا" وليس أجنحة فصائلية.

ومراقبة لكتبة حماس الرسميين، حول الحدث، نجد ان القضية المركزية تبرز المظهر الخارجي باعتبار الحدث إعلان لتشكيل "جيش وطني فلسطيني"، وتلك هي الكلمة السحرية للبعد الانفصالي، ليس جغرافيا فقط بل أمنيا وسياسيا، من حيث انه استثنى الضفة والقدس، وتجاهل كليا قوات السلطة الأمنية خاصة قوات الأمن الوطني، ومعها تجاوز كامل لحركة فتح بما لها من ثقل عسكري.

ترويج أن الحدث "نواة لتشكيل جيش وطني" يكشف "مناورة حماس" بأنها فعل سياسي بغطاء عسكري، ورسالة أن القادم لن يكون هادئا على السلطة والمنظمة والرئيس عباس، خاصة بعد أن وصف القيادي التاريخي لها خالد مشعل بأن قيادة المنظمة شاخت، فيما قال قادة حمساويون آخرون، ان الحركة رفضت اللقاء مع أمريكا، دون أن تكشف لما تتصل بها لو أن الإدارة الأمريكية فعلا ترى حماس

حركة "إرهابية"، فهل تتصل واشنطن بـ "حزب الله" مثلا مع ان أثره على لبنان وإسرائيل أكثر تأثيرا منها على المشهد اللبناني، وأخطر أمنيا على إسرائيل.

الأمر لا يحتاج كثيرا من التدقيق ليعرف أن ما قامت به حماس ليس سوى مناورة لتعزيز البعد "الكياني الانفصالي في قطاع غزة" الى حين توفر لها القدرة على "احتلال" منظمة التحرير أو أي حالة "كيانية قادمة"...دون ذلك فـ"الجيش الغزي" حاضر لحماية الكيان وقادته...

وهنا نفتح القوس المكمل للمناورة المستحدثة، متى ستعلن "القيادة السياسية" المشتركة التي طالب بها مشعل لحكم القطاع، هل ستكون عشية استلام بايدن الرئاسة الأمريكية 20 يناير، أم ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، فموسيقى الحركة تتناغم مع كليهما مصالحا ودورا... تلك هي المسالة...

ولا عزاء لفصائل كانت من ركائز الثورة والمنظمة فأصحبت حلقة في "أرجوحة حماس" السياسية...!

لافتة أمدية: في ذكرى الثورة الفلسطينية وانطلاقة حركة فتح، يحضر الخالد وقادة الفعل الثوري من فصائل الشعب وشهداء بعشرات آلاف وأسرى بألاف وجرحى بمئات الآلاف، كانوا قاطرة التغيير الكبير لتعزيز القضية الفلسطينية، ونقلها من حال الى حال حتى باتت حقيقة سياسية كيانية للمرة الأولى في تاريخ فلسطين...

مسار الثورة انطلق لتحقيق دولة تنتظر لحظة انطلاقها...وستنتصر راية الوطن على رايات الردة الوطنية...فالثورة الفلسطينية ولدت لتبقى وتنتصر بإعادة رسم الخريطة الكيانية وفقا لحق مقدس، ولن تشيخ أبدا لأنها من رحم الشعب وليس بقرار "لقيط"...

سلاما لكل من رسم حرفا في مسار ثورة شعب وقضية!

"نذالة نتنياهو" و"خشبة الخلاص" المنتظرة!

كتب حسن عصفور/ منذ أن هدد رئيس حزب أزرق أبيض بيني غانتس، الشريك المناوب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، بأنه سيؤيد التصويت على حل الكنيست والذهاب الى انتخابات رابعة، بدأت حياة بنيامين نتنياهو السياسية في الأفول، وأن أيامه باتت معدودة، ومصيره أصبح واضحا كمطلوب لـ "العدالة".

وجاءت "هزة ساعر" نجم الليكود السابق لتمنح تلك النهاية مصداقية، خاصة بعد تصويت لجنة الكنيست على إجراء الانتخابات في شهر مارس القادم، تشير كل الاستطلاعات الى أنها سترسم خطا فاصلا لمصير الفاسد الكبير.

ولأن نتنياهو يدرك أكثر من غيره، ماذا تعني نهاية حياته السياسية، وما ينتظره من مصير أسود، فهو لن يقع "أسيرا" لمخططات معارضيه، ولن يستسلم بسهولة كما حدث مع آخرين من ساسة دولة الكيان، الذين اندحروا عن المشهد رغم ما كان لهم حضورا وقيمة سياسية تقارب نتنياهو، ومنها ما يزيد، لكن الانهزامية قادتهم الى زاوية نسيان سياسي كلي.

نتنياهو، لن يرفع "الراية البيضاء" أبدا، وسيبقى يناور ويقاتل كي لا يصل الى نهاية سوداوية لحياة سياسية، توجه أنصاره كـ "ملك إسرائيل"، ولذا سيبحث عن تفاصيل يمكنها أن تكون "خشبة الخلاص" من الكارثة القادمة.

وبالتدقيق في "زويا خلاص نتنياهو" يمكن تحديد مناطق تحتل أولوية قد يراها تحالف نتنياهو أنها "الصديق المنتظر" لحركة إنقاذ "الملك"، وأبرز ما يمكن التفكير به من خطوات:

* الاحتمال الأول، محاولة اغتيال حسن نصرالله أمين عام حزب الله في لبنان، باعتبارها الضربة التي يمكنها أن تحدث هزة مدوية تقلب كل أركان المشهد السياسي – الأمني، لا يستثنى منه شكلا من اشكال الحرب المحدودة، تدوم أشهرا، ما تعرقل أي إمكانية للذهاب الى الانتخابات.

فلو نجح نتنياهو في مسعاه، فلن يتمكن أي كان من هزيمة تحالفه انتخابيا، وإن فشل سيقول إنه تجرأ على القيام بما تردد به غيره، وسيربح مزيدا من الوقت.

* الاحتمال الثاني: تنفيذ عملية اغتيال لأحد الرموز في قطاع غزة، من حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، يقوم بتسويقه بأنه "العقل المدبر" للمنظومة العسكرية، كما فعل خلال اغتيال الشهيد بهاء أبو العطا، ما سيفتح باب الرد العسكري الصاروخي إجباريا، الأمر الذي قد يتدحرج الى "مواجهة ما"، تدوم فترة زمنية، تعرقل توقيت الانتخابات القادمة.

* الاحتمال الثالث: استدراج عملية أمنية في الضفة الغربية، بأشكال مختلفة، تربك الحسابات السياسية في إسرائيل ومحيطها الإقليمي.

* الاحتمال الرابع: الجبهة الإيرانية وامتدادها، وتلك مسألة لا تتعلق برغبة نتنياهو، بل صاحب القرار المركزي الرئيس الأمريكي ترامب وأجهزته الأمنية، فالحرب العسكرية لن تكون "مواجهة محدودة" يمكن السيطرة عليها بسهولة، ولذا لا يجب أن تكون إيران خيارا من خيارات نتنياهو، رغم انها رغبة وقد تكون الأفضل.

بالتأكيد، ليس هناك "قضايا مطلقة" في السياسة، كون الأمر لا يتعلق بجانب واحد للقيام بمغامرة غير محسوبة، ولكن الأمر ليس مستحيلا مع شخصية تدرك تماما أنها ستنتهي نهاية كارثية، ومسح لـ "تاريخ"، اعتقد انه أسطوري، ومستقبل أكثر سوادا مما يقال، ولذا سيبحث في كل ما يمكن أن يمثل حالة "إنقاذ" مما ينتظره مصيرا كارثيا.

بالتأكيد، حزب الله قد يكون أكثر الأطراف التي تتعامل بـ "جدية كاملة" مع خطر الاغتيال وتعتبره كأنه واقع قادم، خلافا للمشهد الفلسطيني، المستخف بما يمكن أن يقوم به نتنياهو، وبدلا من "اليقظة الجادة" تستبدلها بحركة كلامية مملة، بل وتعيد تصدير ما يروجه الإعلام العبري من "قدرات مهولة" لما تملكه من قوة عسكرية وصاروخية.

الحذر ليس نقيصة ولا تهمة، بل هو جزء من الفعل المقاوم والرادع...فاحذروا فعل النذالة بلا خفة أو غرور ساذج!

ملاحظة: استقالة حنان عشراوي من "تنفيذية المنظمة"، بعيدا عما قيل ويقال سببا، فهي تفتح الباب أمام ضرورة تفعيل "خلية القرار الأولى"، فرب ضارة الاستقالة إعلاميا تكون نافعة سياسيا!

تنويه خاص: العفو الدولية حذرت شركة عقارات عالمية من طرح أسهمها دون أن تحدد نشاطها في المستوطنات... يا خوف أن يكون ذلك "محلل" لـ "استثمار عربي استيطاني"!

"هدايا ترامب" التطبيعية لم تنقذ نتنياهو من السقوط الكبير!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، بدأت عجلة طي صفحة سياسية قد تكون الأكثر عنصرية منذ قيام دولة الكيان فوق أرض فلسطين التاريخية، لتفح الباب لنهاية مأساوية لرئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، في انتخابات قادمة مارس (آذار) 2021.

فشل الائتلاف الإسرائيلي الحاكم في تمرير "صفقة الموازنة" سيقود حتما الى تغيير الخريطة السياسية في الانتخابات الجديدة، ما يكشف أن "الصلابة" السياسية التي يتباهى بها نتنياهو أمام المحيط الإقليمي والدولي ليست سوى مظهر خارجي لصراع قد يكون الأكثر تعقيدا بين قوى وأطراف، تحكمه "مصلحة حزبية شبه مطلقة".

وبعيدا عن تطورات المشهد الداخلي لدولة الكيان، فالمسألة الرئيسية التي يجب استخلاصها من الحدث الكبير، هو أن كل "أكاذيب نتنياهو" لم تمر بأنه من "صنع تاريخ التحول الإقليمي" نحو إسرائيل، وهو دون غيره من قاد تلك "الإنجازات" غير المسبوقة، وعقد مسلسل تطبيع مع دول عربية مشرقا ومغربا.

ولكن، الحقيقة انه لم يكن سوى أداة توقيع لجهد أمريكي غير مسبوق لصناعة مرحلة سياسية جديدة، من التطبيع بين بعض دولة عربية والكيان، ما كان لها ابدا

أن ترى النور دون وجود تلك القيادة الأمريكية ورئيسها صاحب خطة الضم والتهويد، ولعل رضوخ نتنياهو لتعليق مخطط فرض "السيادة الإسرائيلية" على منطقة الأغوار ونسبة كبيرة من الضفة الغربية، لفترة ما، قد تطول عما وافق عليه، ليس سوى فاضحا أنه لم يكن له قيمة تأثيرية في "الانقلاب السياسي الكبير".

الدرس الأبرز من التطور الداخلي الإسرائيلي، سيعيد نصاب الحركة السياسية إجباريا الى "الممر الفلسطيني"، وستكون مسألة حل الصراع و"التسوية الممكنة" هي الحاضر الأهم في اللوحة التالية، وخاصة بعد أن كسرت اتفاقات العرب الأخيرة، وفتح الباب واسعا أمام علاقات لم تكن يوما جزءا من الممكن دون حل الصراع بشكل جذري، ولذا لن تكون حركة "يا وحدنا" العبرية سلاحا يستخدم لفرض عنصرية مضافة في المشهد الجديد.

وبالتأكيد، فالتطور الإقليمي والدولي، الذي بدا مبكرا نحو صياغة "حل ممكن" للقضية الفلسطينية والصراع في المنطقة، سيكون قيدا في المستقبل، خاصة مع تغيير هام في الإدارة الأمريكية، بذهاب راعي التطبيع والضم والتهويد.

"الحدث الإسرائيلي" الأخير، يجب أن يكون جرس إنذار مبكر للرسمية الفلسطينية، لإطلاق "ورشة عمل شاملة" في كل الاتجاهات، بما فيها محاولة التأثير على مسار الانتخابات الإسرائيلية القادمة، عبر تقديم مواقف واضحة محددة، وألا تبقى "ساكنة" وكأنها طرف محايد، كون الانتخابات الإسرائيلية القادمة ستحدد مسار الصراع بشكل كبير.

الفرضية السياسية الأبرز، كيف يمكن إعادة ترتيب "الخريطة الوطنية" الفلسطينية استباقا لما سيكون لاحقا في إسرائيل، وكسر الرتابة التي سادت سلوكها، وان تنتقل من "رد فعل" لحظي على الأحداث التي تلاحق القضية الوطنية الى صياغة فعل تكاملي، يخلق واقعا عما كان في السنوات الأخيرة.

الانتقال من "مرحلة انتظارية" الى "مرحلة الفعل التأثيري" هو الخيط الأساسي الذي يجب أن يكون للرسمية الفلسطينية، ونقطة البداية تعلم الدرس الأول مما حدث في الكيان، ان العلاقات الخارجية وأي مكاسب منها لن تحمي ضرورة

ترتيب "البيت الداخلي"، تلك الرسالة التي يجب أن تفكر بها قيادة المنظمة المصابة بهوان علني وقيادة فتح الملتبسة بحراكها.

يجب ألا تعيش على سقوط نتنياهو القادم، كما حدث مع سقوط ترامب، فما كان لسبب خاص بهم، ولو حقا كان لصراخ الفلسطيني أثرا لما حققت دولة الكيان ما حققت من "نصر سياسي تاريخي" في المحيط.

نعم، دقت ساعة العمل لمن يبحث حماية "بقايا المشروع الوطني" كي لا يذهب الى ظلام جديد وطويل...!

ملاحظة: بيانات بعض الفصائل حول عملية باب حطة في القدس كشفت ضحالة سياسية نادرة..وصفها بأنها رد على التطبيع عار وطني..المقاومة دوما ضد المحتل كعدو مباشر لنا...هيك حكي معيب للشهيد وفعله!

تنويه خاص: بعيدا عن التفسيرات... تميز القيادي الحمساوي صالح العاروري بأن كلامه الأقرب للمشهد الوطني من آخرين...رفضه الصريح للانفصالية الكيانية في غزة ملفتة خلافا لغيره...هل يواصل أم تغتاله "انتخابات" موجهة، كما اغتالت دولة الكيان الرنتيسي!

هل يسقط غصن الزيتون في ذكرى الانتفاضة الكبرى؟!

كتب حسن عصفور/ خلال تشييع الطفل علي أبو عليا، الذي أعدمته قوات الاحتلال دون أن تحسب حسابا لأطنان الكلمات فقيرة "النخوة السياسية"، أطلق مجموعة من الشباب والفتية، هتافا ملفتا جدا، مر مرورا عبارا خلال الجنازة كانت بلا "غضب عام"، انتهت بمهاتفة من مسؤول وآخر لوالد الطفل الشهيد، والذي لن يكون الأخير في مسلسل الكفاح الثوري لشعب قرر ألا تكون نهايته "متوسلا" كذاك الوزير العربي الجهول.

والحقيقة، ان الهتاف بذاته هو المسألة، مضمونا وممن أطلقه وتوقيته الغريب، حيث عاد بالذاكرة الى الحقبة التاريخية التي تميزت بانتصارات سياسية تاريخية،

جسدها خطاب الخالد ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974، بقول سيبقى جزءا من الثقافة الوطنية، " "جئتكم يا سيادة الرئيس حاملاً غصن الزيتون بيدي وببندقية الثائر بيدي الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ... لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ... لا تسقطوا الغصن الاخضر من يدي".

شبيبة لم تعش زمن ذلك الخطاب، وربما نادرا ما يستمعوا له في وسائل الإعلام الرسمية والفصائلية، التي ليس لها مصلحة بإلقاء الضوء على تاريخ غير حاضرها، لكن المناداة المفاجئة بقولهم "فليسط غصن الزيتون" شكل رسالة سياسية يمكن اعتبارها "الحدث المفاجئ" الإيجابي، لتكريس أن ثقافة السلام، ليس استجداء من محتل، بل هي حالة كفاحية، لن تفرض استسلاما على "شعب الجبارين".

"فليسقط غصن الزيتون"، مناداة سياسية أعمق من بيانات "الاستهبال السياسي" التي تطلقها فصائل النكبة، صاحبة الأحرف الذهبية التي لا تتآكل، بعد كل فعل عدواني، (سوف، لن، سيرى، في حال، لو تكرر، إذا استمر....)، أحرف وكلمات كانت العامل المكمل لعدوانية العدو...

"فليسقط غصن الزيتون"، قول أوجز أن مواجهة العدو القومي، تهويدا وضما لا تحتاج وعيدا وتهديدا، بل فعل وفعلا من طراز خاص، والرمزية هنا، لا تقود بالضرورة الى فتح "حرب عسكرية" أو مواجهة مسلحة، لكنها دعوة لبعض ملامح من البعد الانتفاضي، الذي له من الأوجه الكثير، وقد أشير مرارا لها، ومن باب ذكر إن نفعت الذكرى:

حراك شعبي متواصل، تعامل فعال مع شعار "قاطعوا منتجات العدو"، صياغة سلوك الرسمية الفلسطينية وكل فصائل المشهد، بما يتفق والواقع الشعبي، حراك سياسي بوضوح لا ضبابي، إعادة نسيج العلاقات الداخلية وفقا لشرعية واحدة، وقف حالة "التكاذب السياسي" التي تصيب الشعب بحالة من "القرف السياسي"...تصحيح واقع المؤسسات الرسمية بما يتوافق والمواجهة الشعبية، والكف عن سلوك التحايل على دورها، ووضع نهاية لسياسية التمييز "العنصري" بين الموظفين وفقا للجغرافيا والجغرافيا السياسية.

ملامح تفرض ذاتها مع عودة المطالبة بـ "فليسقط غصن الزيتون"، وكي لا يمر مرورا باستخفاف قد يفتح الباب لمشهد خارج السيطرة كليا، لبدء مرحلة جديدة نحو صياغة مشهد جديد..وعلى الرسمية والفصائل قبل سلطات العدو القومي، أن تعيد قراءة واقع الانتفاضة الوطنية الكبرى، التي انطلقت وبصدفة قد لا تكون عابرة مع الغضب الشبابي يوم 5 ديسمبر، حيث كان يوم 8 ديسمبر 1987، موعدا لصناعة تاريخ وطني جديد، فعل كفاحي أنتج وضع فلسطين الكيان على الخريطة الجغرافية بقيام السلطة الوطنية الأولى في تاريخ الشعب والقضية عام 1994، فتحت الطريق لقيام دولة فلسطين التي أقرتها الأمم المتحدة 2012، وقبلتها عضوا مراقبا الى حين.

ظروف ما قبل انطلاق الانتفاضة الوطنية الكبرى، لم تكن تشير ابدا الى الحدث الأهم بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، لكن مخزون الكفاح لا زمن لانفجاره، فكان يوم 8 ديسمبر 87 ليس كما بعده...

دروس تستحق أن تقف أمامها مكونات المشهد الفلسطيني، بعيدا عن "الاستعلاء السياسي" الذي كان ناظما لممارسة وسلوك أنتج أكثر مراحل تاريخ الشعب سوادا بعد النكبة الأولى عام 48...

أعيدوا قراءة مناداة شبيبة فلسطين، بـ "فليسقط غصن الزيتون" في ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى، علكم تجدون ما يمكن فعله، وغيره جهزوا حقائبكم....

ملاحظة: خطاب تركي الفيصل في منتدى المنامة تمثل "درسا سياسيا" ليس لوزير خارجية العدو القومي، بل هو درس ابلغ لوزير خارجية السعودية ذاتها...كلام يستحق النشر في إعلام فلسطين مرات ومرات!

تنويه خاص: بعض فصائل قطاع غزة ذهبت لتشكيل "إطار خاص" لمواجهة كورونا..هل دق ناقوس مرحلة جديدة لبناء "إدارة مشعل المركزية"...أم هو تجسيد لقول شعبي "الفاضي بيعمل قاضي"!

"هوان" تنفيذية منظمة التحرير..وتجديد الشرعية المطلوب؟!

كتب حسن عصفور/ منذ انتخاب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في يناير 2018، وهي فاقدة كثيرا من دورها وقدرتها، بل وحضورها كهيئة يفترض انها "الخلية الأولى" في صناعة القرار الوطني الفلسطيني، أي كانت طبيعة ذلك القرار.

بدأ الأمر مع موافقة أعضاء المجلس الوطني على كسر القانون الأساسي للمنظمة، وكل تقاليد العمل التي حكمت مسارها، والشاهد الأبرز كان عدم انتخاب رئيس الصندوق القومي للمرة الأولى منذ التأسيس عام 1964، لتكون رسالة أن القادم التنظيمي، قبل السياسي ليس خيرا في الأداء.

والصامتين على كسر القانون، كانوا شركاء في الحالة الانحرافية الأولى، التي تم استكمالها بتغيير طابع ومسمى ووظيفة دوائر منظمة التحرير، لتصبح وكأنها "جهة تمثيلية" بدرجة ثانية لصالح السلطة الفلسطينية، ولعل التغيير الأبرز، الغاء "الدائرة السياسية" التي كانت على مدار تاريخها خارجية دولة فلسطين، لتصبح بمسمى " الدبلوماسية والسياسات العامة"، لم يكن لها دور في أي جانب يتعلق بالسياسة والديبلوماسية، عدا اتصالات ولقاءات، دون صناعة قرار.

الى جانب الغاء دائرة العلاقات القومية والدولية، لصالح هيئات حزبية.

وأصبحت لقاءات التنفيذية حسب الهوى، دون التزام بمواعيد عمل أو تنسيق مهام، تتم دون حضور رئيسها، والذي يمثل شرطا لشرعية قرارتها، ما يشير الى أن ما تتخذه لا يعتبر قرارات بل مشاريع تنتظر مصادقة الرئيس، وغالبا لا يتم ذلك، وإن حدث لبعضها يكون دون إعلان.

خلال ما يقارب ثلاثة أعوام، كانت تنفيذية منظمة التحرير هي الغائب الأبرز، رغم أنها سنوات شهدت من الأحداث السياسية التي مست جوهر المشروع الوطني، ومحاولة تمرير مشروع الضم والتهويد، وانطلاق قاطرة التطبيع بين بعض دول عربية ودولة الكيان في ظل حملة سياسية متسقة تنال من فلسطين القضية والثورة والشعب، لتبرير ما لا يبرر قوميا.

كان صمت أو تواطئ المشاركين في تركيبة التنفيذية يمثل "جرائم سياسية"، يجب أن يكون على جدول الأعمال الوطني، والمطالبة بمحاسبة من كان "شريكا" بتلك المرحلة، بعيدا عن الأسماء والمسميات.

ودون فتح باب "الملامة" أو ما يعرف دوما بتعابير "النقد والنقد الذاتي"، فالتطورات السياسية القادمة، إقليميا ودوليا وأثرها المباشر على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني، تفرض ضرورة إعادة ترتيب "البيت الرسمي" وخاصة ما يتعلق بمنظمة التحرير واللجنة التنفيذية، بتجديدها من كل جوانبها، تركيبة، ودورا ومهام وصناعة قرار.

ومسبقا لا يمكن الحديث عن "تجديد حيوية" تنفيذية منظمة التحرير بذات الأدوات التي كانت شريكة في مواتها السياسي، وغيابها عن الفعل، وتحويلها من "هيئة صناعة القرار" الى أفراد يبحثون عن مهام، مع إزالة الفوارق بين السلطة والمنظمة لصالح الأولى، ما ساعد على الاستخفاف بالتنفيذية، والتالي المنظمة.

إعادة الحيوية السياسية تفترض تشكيلا يمتلك قدرة على الانطلاق بعيدا عن "الحفاظ على دور الشخص" وليس دور الهيئة، مع إعادة تشكيلاتها ودوائرها بما يتفق دورها التمثيلي للشعب الفلسطيني، خاصة الدوائر ذات الصلة بجوهر المسألة الوطنية، وخاصة الدائرة السياسية، والعلاقات القومية والدولية، التي تم شطبهما رغم قيمتهما السياسية، لصالح هياكل السلطة.

الاستعداد للمرحلة السياسية القادمة يبدأ من عقد مجلس وطني لتجديد "الشرعية التمثيلية" رئيسا وهيئات، وبما يضمن حيوية تتوافق مع ما سيكون من تطورات قد تكون "جذرية"، تفتح الباب لفرض "الحل الممكن" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تجديد الشرعيات شرط الضرورة لو أريد حماية "بقايا وطن" و"بقايا شرعية"...

ملاحظة: من عجائب الحال الغزي، منع حكومة حماس الصحفيين من الحركة بحجة فرض الاغلاق، والحقيقة انها تريد تمرير روايتها للأحداث عبر ما تقره أجهزتها الأمنية ..وكأن هناك ما يعد في الظلام!

تنويه خاص: "قاطرة التطبيع" لم تعد لها محرمات.. شراء نادي عنصري في القدس الغربية وفتح الباب لبضائع المستوطنات، ذلك مس مباشر بفلسطين القضية يتطلب التراجع عنها..فهل تصمت الجامعة العربية؟!